الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية (19 مارس 1962)
نيابة العمادة المكلفة بما بعد التدرج
والبحث العلمي والعلاقات الخارجية
رقم: ..... /2025

مستخرج من محضر المجلس العلمي للكلية
المنعقد بتاريخ 2025/04/17

بناءا على طلب المصادقة على تقارير كل من الدكتورة **بن أحمد نادية** والأستاذ **عياد سمير** من جامعة تلمسان كخبراء للمطبوعة الجامعية للدكتور **بوجلال عمر** والموسومة بـــــ «**منهجية العلوم السياسية**»، موجهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك **تخصص** علوم سياسية.

بعد الإطلاع على تقارير الخبرة الذي أكد على قابلية المطبوعة لتكون مرجع يعتمد عليه الطالب في مساره البيداغوجي.

بعد المناقشة والمداولة أبدى المجلس العلمي رأيه **بالموافقة** على المصادقة على تقارير الخبرة وإعتمادها كمطبوعة جامعية.

رئيس المجلس العلمي للكلية

عميد الكلية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية حول مقياس:

" منهجية العلوم السياسية "

لفائدة طلبة السنة الأولى ليسانس جذع مشترك علوم سياسية.

إعداد: د بوجلال عمر

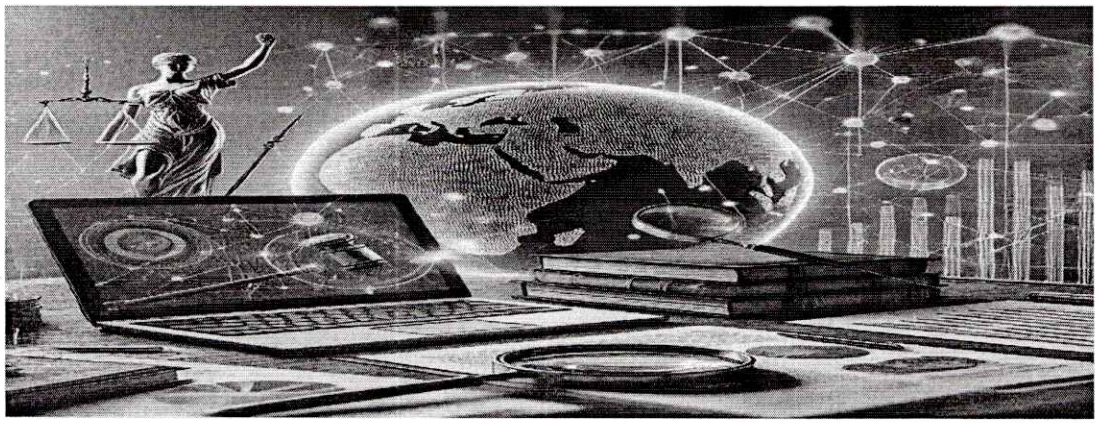

السنة الجامعية: 2024-2025 .

برنامج المحاضرات

السنة الأولى ليسانس علوم سياسية جذع مشترك

مقياس: منهجية العلوم السياسية

البـــرنـــامـــج:

مقدّمة عامة

المحور الأول: المعرفة –مدخل عام–

1-1 مفهوم المعرفة وأنواعها

2-1 المعرفة السياسية

3-1 علمية علم السياسة

المحور الثاني: مفاهيم أساسية

1-2 المنهج والمنهجية

2-2 النظرية والاقتراب

3-2 النموذج المعرفي، الاستقراء والاستنباط، المتغيّرات، المؤشّرات، وحدات التحليل.

المحور الثالث: مستويات البحث العلمي

1-3 الوصف

2-3 التصنيف

3-3 التفسير

4-3 التنبؤ

المحور الرابع: مناهج البحث في العلوم السياسية

1-5 المنهج التاريخي

2-5 المنهج المقارن

3-5 منهج دراسة الحالة

4-5 المنهج الاحصائي

5-5 المنهج التجريبي والشبه التجريبي

6-5 منهج تحليل المضمون

المحور الخامس: خطوات البحث العلمي

1-5 محدّدات المشكلة البحثية

2-5 صياغة الفروض العلمية

3-5 تحديد المفاهيم والتعاريف

4-5 جمع البيانات

المحور السادس: العينات وكيفيات اختيارها في البحوث السياسية

1-6 مفهوم العينة

2-6 أنواع العينات

3-6 أساليب اختيار العيّنات

المحور السابع: أدوات جمع البيانات

1-7 الملاحظة

2-7 المقابلة

3-7 الاستبيان

خاتمة

مقدّمة:

تعتبر منهجية العلوم السياسية من الركائز الأساسية لفهم وتحليل الظواهر السياسية المعقدة التي تشكل واقع حياتنا اليومية، ومن خلال استخدام أدوات وأساليب منهجية دقيقة، يسعى الباحثون في هذا المجال إلى تفسير السلوك السياسي، سواء كان ذلك على مستوى الأفراد (مثل سلوك انتخابي)، الأفكار (مثل الأيديولوجيات)، المؤسسات (مثل السلطة التنفيذية)، أو الأنظمة الدولية (مثل المنظمات الدولية).

يعتمد التحليل السياسي على مجموعة من الأسس النظرية والعملية التي تساعد في تفسير الظواهر المختلفة مثل السلطة، الحكم، المشاركة السياسية، والعلاقات الدولية، وتعتمد منهجية العلوم السياسية على تقنيات بحث متعددة، بدءًا من المناهج الكمية مثل الإحصاء والاستبيانات، وصولاً إلى المناهج الكيفية مثل دراسات الحالة، والتحليل الوصفي وغيرها.

ومع تطور العلوم السياسية كحقل علمي قائم بذاته، اكتسب ما يُعرف بالبنية النظرية المتكاملة[1]، وأصبحت المنهجية متعددة الأبعاد، حيث تسعى إلى دمج التحليل التاريخي، الفلسفي، والاجتماعي مع الأدوات الكمية الحديثة. ولا شك أن هذا التكامل بين الأساليب التقليدية والجديدة يعزز من قدرة الباحثين على فهم التحولات السياسية الكبرى مثل الثورات، الحروب، عمليات التحول الديمقراطي وغيرها.

وفي هذا السياق، تهدف هذه المطبوعة البيداغوجية إلى أن تكون مرجعاً علمياً لطالب العلوم السياسية، وتحاول أن تقدم عرض شامل لأهم الأساليب المنهجية المستخدمة في دراسة العلوم السياسية، من خلال تسليط الضوء على كيفية تطبيق هذه الأساليب في تحليل

[1] يقصد بالبنية النظرية المتكاملة، هي اكتساب علم السياسة للصفة العلمية بعد أن كان مجرّد مجال إتمام، واستقلاله عن العلوم الأخرى، ونعني بالنية النظرية المتكاملة اكتساب الحقل العلمي لمواضيع خاصة بها يدرسها، تأثّره بالنموذج المعرفي السائد، امتلاكه لمدارس فكرية، ومناهج علمية خاصة به، إلى جانب النظريات والمقاربات التي تطوّر داخل هذا الحقل العلمي.

الظواهر السياسية المختلفة، وكيف يمكن للطلبة الاستفادة منها للوصول إلى التفكير المنهجي المنظّم ومن ثم المساهمة في إنتاج المعرفة.

المحور الأول: المعرفة –مدخل عام–

سيتم التطرّق من خلال هذا العنصر إلى تعريف المعرفة وأنواعها، بالإضافة إلى مناقشة موضوع عِلمية المعرفة السياسية.

1-1 مفهوم المعرفة وأنواعها

1-1-1 مفهوم المعرفة

المعرفة حالة يُدرك بها الانسان غيره أو ذاته، وهي علاقة أحد جوانبها الذات العارفة، والجانب الآخر موضوع المعرفة الذي تتجه إليه الذات العارفة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، واتجاه الذات العارفة بصورة مباشرة إلى موضوع المعرفة يعني ان الذات تتصل بالموضوع إتصالا تجريبياً مُباشراً، وهذا ما يسمى بالإدراك المباشر مثل معرفة الأشخاص والأشياء.

وبشكل أبسط يشير مصطلح المعرفة إلى ذلك التراكم من الوعي أو الفهم أو الإلمام المكتسب من خلال التجربة أو التعليم أو التفكير، عبر احتكاك العقل البشري بالعالم الخارجي لاكتشافه وفهمه ولذلك يعرّفها أفلاطون على أنها "اعتقاد صادق مُبرر"، وتشمل اكتساب المعلومات والمفاهيم والمهارات والاحتفاظ بها وكذا تطبيقها.

في حين ينصرف العِلم في تعريفه إلى الوظيفة التي يلعبها، والتي تتمثّل في قيامه على النظر الدقيق والمشاهدة االمضبوطة والتجربة المنظمة كعلوم الطبيعة والكيمياء والفلك وغيرها، وتتحدّد غايته في الكشف عن العلالقات الثابتة التي تقوم بين الظواهر بعضها والبعض الآخر وصياغة هذه العلاقات في قوانين أو نظريات. بحيث يظهر الفرق الجوهري بين العلم والمعرف من ناحية علاقة الكل بالجزء وبُعد التصوّر العقلاني والمنظّم.

مكتبة الكلية
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
نائب رئيس قسم العلوم السياسية
كلية الحقوق و العلوم السياسية

1-1-2 أنواع المعرفة

تتنوّع المعرفة كمعطى تصوّري للواقع بتعدّد مجالاته، باعتبار أن المعرفة هي محاولة الانسان لاكتشاف ما يحيط به، سواء مادية أو غير مادي، لذلك نجد التقسيمات الكبرى للمعرفة من حيث المعرفة العلمية والغير العلمية، حيث نجد تقسيمات فرعية للمعرفة العلمية بتعدّد مجالات الواقع، فنجد المعرفة السياسية والنفسية والبيولوجية وغيرها.

إلا أن ما يهمّنا من خلال تدرّج مسار هذه المطبوعة العلمية، هو التركيز على مفهوم المعرفة العلمية وكل ما يتعلّق بها، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال العنصر الموالي.

2-1 المعرفة السياسية

هي نوع من المعرفة التي تتعلق بالمعلومات والفهم الذي يمتلكه الأفراد حول النظم السياسية، القوانين، القضايا السياسية، المؤسسات الحكومية، والأحداث السياسية. وتُعد المعرفة السياسية عنصراً أساسياً في دعم المشاركة الفعالة في الحياة العامة والسياسية. بحيث تتضمن هذه المعرفة عدة أبعاد، منها:

المعرفة بالمؤسسات السياسية: يشمل ذلك معرفة الأفراد بالهيئات التشريعية، التنفيذية، والقضائية، وكيفية عمل هذه المؤسسات، وما هي صلاحياتها.

المعرفة بالقوانين والدساتير: وتشمل جملة الأفكار والمعتقدات المتعلّقة بفهم الحقوق والحريات والواجبات، وما ينجم عنها كالحق في التصويت والترشّح وأداء الواجبات الضريبية وغيرها.

المعرفة بالمجموعات الاجتماعية: وتشمل تلك الأفكار والتصوّرات لكافة المجموعات المشكلة للنظام السياسي بما فيها: المجتمع المدني كالجمعيات والنمظمات الجماهيرية، الأحزاب السياسية، ومختلف تنظيمات التدرّج الاجتماعي بتعبير روي ميكريديس.

المعرفة بالقضايا السياسية: تشمل معرفة القضايا المحلية والدولية الرئيسية مثل الاقتصاد، التعليم، الصحة، العلاقات الدولية، حقوق الإنسان، الأمن، البيئة وغيرها.

المعرفة بالتاريخ السياسي: الإلمام بالتاريخ السياسي للدولة والمجتمع، بما في ذلك الأحداث الكبرى مثل الحروب، الثورات، التحولات الديمقراطية أو الديكتاتورية، وتأثير ذلك على الواقع السياسي الحالي.

المعرفة بأدوار المواطنين: فهم دور المواطنين في النظام السياسي وكيفية مشاركتهم في العملية السياسية، سواء من خلال التصويت، المشاركة في الاحتجاجات السلمية، الانخراط في الأحزاب السياسية، أو المشاركة في منظمات المجتمع المدني.

أهمية المعرفة السياسية:

إن المساهمة في تعزيز وتوسيع المعرفة السياسية لدى الأفراد يساهم في شكل كبير في مشاركتهم في الحياة السياسية وما ينجم عنه من آثار إيجابية على المستوى الداخلي، وتتمثّل مشاركتهم في التصويت والترشّح في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، إلى جانب المشاركة في رسم السياسات المحلية وصنعها باختلاف الآليات المنتهجة في ذلك. كما أن توسيع معارف الأفراد سياسياً من شأنه أن يعزّز الحكم الديمقراطي ويجعله أكثر رسوخاً كون الأفراد مشاركين في الحكم ومعرفتهم السياسية تجعلهم أكثر مقاومة للتضليل والتلاعب.

العوامل المؤثرة على المعرفة السياسية:

تتأثّر المعرفة السياسية بالعديد من العوامل لعلّ أبرزها ما يُعرف بالتنشئة السياسية والتي تعني مجمل العلميات التي يكتسب الفرد من خلالها توجهاته السياسة الخاصة، ومعارفه، ومشاعره، وتقييماته البيئية ومحيطه السياسي، كما أن التنشئة السياسية تعتبر عملية تطورية يتمكن المواطن من خلالها من النضوج سياسياً، وخلال هذه العملية يكتسب

الفرد معلومات ومشاعر ومعتقدات متنوعة تساعده على فهم وتقييم والارتباط بالبيئة السياسية المحيطة به.

إلى جانب التنشئة السياسية، تأتي العملية التعليمية منتيجة للعامل الأول المتمثّل في التشئة السياسية، وتتحقّق العملية التعليمية في تلقين الأفراد المعرفة السياسية من خلال مختلف مؤسّسات التنشئة السياسية، كالأسرة، المدرسة، الحزب السياسي وسائل الإعلام المختلفة وغيرها.

كما تعتبر الثقافة السياسية أيضاً عاملاً جوهرياً مؤثّرا في المعرفة السياسية، باعتبارها تمثّل مجموع المعارف والمعتقدات التي تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح لهم من تحديد موقعهم في مجاله السياسي المركب، وذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المظاهرن الواعية او الغير الواعية، التي ترشده في سلوكه كمواطن على سبيل المثال، أو في سلوكه كناخب، أو مكلّف بدفع الضريبة.. الخ.

1-3 عِلمية علم السياسة

لا شكّ أن علم السياسة كغيره من الحقول المعرفية في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية كثيراً ما استشكل لدى المنشغلين به هاجس عِلمية هذا الحقل من عدمه، ونشير من خلال هذا التوجّه ليس نفي الطابع العلمي كُلية وإنما التشكيك في صدق نتائجه مع صعوبة تعميمها على الحالات المماثلة باختلاف زمان ومكان الظواهر المدروسة والتي تحمل نص السّمات.

وبشكل مُبسّط أكثر، فإن حالات كغياب الموضوعية في البحوث السياسية يعتبر عيباً يؤثّر في نتائج تلك الأبحاث، وبالتّالي تعتبر الموضوعية مدخلاً من المداخل التي يتم التشكيك من خلالها في علمية الدراسات السياسية ويتم تناولها بشكل سلبي في ذات المجال.

فهي تعني في نهاية الأمر حسب "جيبسون" ما ينتج عن التأثير المناوئ للإستخدام السليم للشواهد والبيانات المُتاحة للباحث، وهو تأثير دوافع الشخص وعرفه وقيمه وموقفه الالجتماعي، فأن تكون موضوعياً معناه ألاّ تتأثّر بدوافعك وعرفك وقيمك ومقفك الاجتماعي، وهو الأمر الذي يكتسي الصعوبة بمكان في البحوث السياسية.

كما يسجّل تحدّيات أخرى من لدن الفريق الذي يشكّك في علمية الدراسات السياسية، نظراً للاعتبارات المتعلّقة بدرجة التّعقيد للظواهر محل الدراسة في مجال السياسة، فغالباً ما تكون تلك الظواهر متشابكة مع قضايا مجاورة كالاقتصاد أو الاجتماع والثقافة وغيرها، مما يجعل عملية اختبار الفروض العلمية أكثر صعوبة.

وفي المُقابل، يرى فريق آخر من الدارسين أن علم السياسة يتوفّر على الطّابع العلمي، كونه يتوفّر على ما يُعرف بالبنية النظرية المتكاملة، بمعنى توفّر الشروط العلمية في بحوث الدراسات السياسية، باعتباره يمتلك مواضيع خاصة به، إلى جانب أنه يتّبع خطوات منهجية مُنظمة في تقرّبه من الظواهر قيد الدراسة لاكتشافها وتحليل المتغيّرات المتحكمة فيها، وتقديم تفسير لها قصد تصنيفها والتنبّؤ بمآلاتها.

وفي الأخير نخلص إلى أن الحديث عن مدى علمية علم السياسة هو سؤال لا يمكن تقديم إجابة قطعية بشأنه، بقدر الحديث عن إقتراب أو إبتعاد علم السياسة كمفهوم وممارسة، فعلم السياسة شأنه كشأن الكثير من العلوم الاجتماعية كالاقتصاد وعلم النفس والاجتماع لا يمكن أن يصل في درجة علميته إلى نفس درجة علمية العلوم الطبيعية مثلا.

المحور الثاني: مفاهيم أساسية

سيتم التطرّق من خلال هذا المحور إلى المفاهيم الأساسية في ميدان منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية بطبقة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة.

2-1 المنهج والمنهجية

أولًا: تعريف المنهج

يقصد به الطريق المؤدّي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقول وتحدّد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة، كما يُنظر إليه على أنه طريق أو الأسلوب المنظم الذي يقترب منه خلاله الباحث من الظاهرة، وهو المسلك الذي يتبعه الباحث في سبيل الوصول إلى ذلك الهدف الذي تحدد سابقاً.

خصائص المنهج:

يكتسي المنهج خاصية التنظيم، فهو بذلك يتيح للباحث الطريق الثّابت والمنظّم الذي يسلكه قصد الوصول إلى النتائج العلمية المُستهدفة، عن طريق تنظيم أفكار الباحث ويوجّهه إلى الأدوات الأمثل التي تخدم مسار بحثه وأهدافه.

كما يُعرف المنهج العلمي بخاصية التجديد المستمر، باعتبار أنه يتكيّف مع تطوّر الظواهر محل الدراسة، وبالتّالي يتجدّد المنهج العلمي ويعدّل في بُنيته بما يخدم الهدف من وجوده.

إلى جانب ذلك، يتميّز المنهج العلمي بالموضوعية، ويرفض المعرفة العلمية الغير ممحّصة، لكونه ينطلق من الشك للوصول إلى الحقائق عن طريق الملاحظة العلمية

والتجربة، من خلال التدقيق في الفروض العلمية التي اعتمدها إلى غاية نفيها أو إثباتها ومن ثم تصبح قانوناً بعد التحقّق من صدقها.

أنواع المناهج في العلوم السياسية:

تتعدّد المناهج العلمية المُستخدمة في البحوث السياسية باختلاف أنماط الدراسات سواء الكمية أو الكيفية، وباختلاف الظواهر التي يتم دراستها والهدف الذي يتخذه الباحث في خوضه غِمار بحثه، وعلى أساس هذه المعايير نجد المنهج التجريبي والغير التجريبي، التاريخي، المقارن، المسح الاجتماعي وغيرها.

أهداف المنهج العلمي:

من الواضح أن اعتماد الباحث على منهج العلمي مُعيّن يهدف إلى تحقيق تفسير علمي للظواهر محل الدراسة بشكل منطقي ومنظّم، بمعنى أن المنهج العلمي هو الوسيلة الكفيلة بالتحقّق من افتراضات الباحث، وهو الأدات الكفيلة بتحقيق مستويات البحث العلمي بحسب مقصد الباحث، سواء كان تحليل ظاهرة ما، أو تقديم تفسير لها، أو المقارنة والتصنيف أو التنبّؤ وتعميم النتائج.

ثانيًا: تعريف المنهجية

بخلاف المنهج العلمي، تُمثّل المنهجية الإجراءات التي يعتمد عليها الباحث منذ اختياره لموضوع بحثه وتحديد مشكلته البحثية إلى غاية الوصول إلى النتائج النهائية لبحثه، أي أن علاقة المنهجية بالمنهج تمثّل علاقة الكُل بالجزء، وبمعنى أدق، تعتبر المنهجية الإطار النظري الذي يوجه الباحث في اختيار المنهج المناسب، وتحديد الأدوات والإجراءات التي تُستخدم في البحث.

خصائص المنهجية:

تعتبر المنهجية الإطار العام الذي يُنظّم التفكير العلمي ويوجّه الباحث في مختلف مراحل البحث، وهي بذلك تتجاوز مجرد "المنهج" بوصفه تقنية أو أداة، لتشمل رؤية أشمل وأعمق لكيفية إنتاج المعرفة العلمية. فهي تمثل المستوى النظري الذي يحدد القواعد العامة المنظمة للعمل البحثي، وتُبيّن كيفية الانتقال من طرح الإشكالية إلى بناء الفرضيات ثم تحليل المعطيات واستخلاص النتائج.

ومن أهم خصائص المنهجية أنها تُميَّز بكونها إطاراً نظرياً عاماً وشاملاً، إذ لا تقتصر على إجراءات محددة أو خطوات تقنية، بل تتضمن تصوّراً كلياً لكيفية مقاربة الظواهر المدروسة. وهذا ما يجعلها تختلف عن المنهج العلمي الذي يُعتبر أكثر تخصصاً وارتباطاً بأدوات وإجراءات تطبيقية معينة، مثل المنهج التاريخي أو المقارن أو الإحصائي.

كما تتميّز المنهجية بكونها تحتوي على الأسس العامة للبحث العلمي، فهي تُحدّد القواعد التي ينبغي احترامها لضمان علمية الدراسة، مثل الموضوعية، والدقة، والتجرد، والاعتماد على الدليل. ومن خلال هذه الأسس، تُوفّر المنهجية نوعاً من الانسجام الداخلي للبحث، وتضمن عدم الوقوع في التناقض أو العشوائية أثناء معالجة الموضوع.

وتشمل المنهجية أيضاً مجموعة من الأساليب العلمية التي تُساعد الباحث على اختيار المنهج المناسب لطبيعة موضوعه، وتحديد أدوات جمع البيانات وتحليلها. فهي لا تفرض منهجاً واحداً بشكل جامد، بل توجّه الباحث نحو الاختيار العلمي الأنسب، سواء كان ذلك عبر المنهج الكمي أو النوعي أو المقارن، حسب طبيعة الإشكالية المدروسة.

عناصر المنهجية:

1. تحديد المنهج المناسب للبحث.

يُقصد به اختيار الطريقة العلمية التي سيعتمدها الباحث لدراسة الظاهرة موضوع البحث، وذلك بما يتوافق مع طبيعة الإشكالية والأهداف المرجوة. فاختيار المنهج (وصفي، تاريخي، مقارن، أو إحصائي...) لا يكون عشوائياً، بل يتم بناءً على تصور دقيق للموضوع، لأن المنهج هو الذي يوجّه خطوات التحليل ويحدد زاوية المعالجة العلمية.

2. اختيار الأدوات (مثل الاستبيانات، الملاحظة).

تتعلق هذه المرحلة بتحديد الوسائل التقنية التي يعتمد عليها الباحث في جمع المعلومات والبيانات. وتشمل أدوات متعددة مثل الاستبيان، المقابلة، الملاحظة، وتحليل الوثائق. ويُراعى في اختيارها مدى ملاءمتها لطبيعة الدراسة وقدرتها على توفير بيانات دقيقة وموثوقة تخدم أهداف البحث.

3. توضيح الإجراءات (كيفية جمع البيانات وتحليلها).

ويقصد بها شرح الخطوات العملية التي يتبعها الباحث منذ جمع البيانات إلى تحليلها واستخلاص النتائج. وتشمل كيفية تطبيق الأدوات الميدانية، طريقة تنظيم المعلومات، والأساليب الإحصائية أو التحليلية المستخدمة. ويهدف هذا التوضيح إلى ضمان الشفافية وإمكانية إعادة تطبيق الدراسة من قبل باحثين آخرين.

4. توضيح الطرق الكفيلة بالتقيّد بالموضوعية وتجنّب التحيّز.

يركّز هذا العنصر على ضمان حياد الباحث أثناء كل مراحل البحث، من جمع البيانات إلى تفسير النتائج. ويتم ذلك من خلال الالتزام بالمنهج العلمي، والاعتماد على

الأدلة، وتجنب الأحكام المسبقة أو التأثيرات الذاتية. كما تشمل هذه الخطوة اعتماد معايير دقيقة للتحقق من صحة المعلومات لضمان مصداقية النتائج العلمية.

الفرق بين المنهج والمنهجية

يمثّل المنهج الطريق أو الأسلوب الخاص الذي يتبعه الباحث لدراسة موضوع معين، وهو مجموعة من الخطوات والإجراءات العملية التي تُستخدم لمعالجة إشكالية محددة. فمثلاً، قد يعتمد الباحث على المنهج الوصفي أو التاريخي أو المقارن، حسب طبيعة موضوعه. إذن المنهج يرتبط بشكل مباشر بكيفية تطبيق البحث ميدانياً أو تحليلياً.

أما المنهجية فهي الإطار النظري العام الذي يوجّه البحث ويُنظّم عمل الباحث، وتشمل المبادئ والأسس والقواعد التي تُحدد كيفية استخدام المناهج والأدوات العلمية. بمعنى أنها أوسع من المنهج، لأنها لا تقتصر على طريقة واحدة، بل تتضمن تصوراً شاملاً لكيفية إنجاز البحث العلمي من بدايته إلى نهايته.

وبذلك يمكن القول إن المنهج هو الطريقة العملية في البحث، بينما المنهجية هي الإطار الفكري والتنظيمي الذي يحدد كيفية اختيار تلك الطريقة وتطبيقها.

الجانب	المنهج	المنهجية
المضمون	الطريقة العملية لحل مشكلة أو دراسة ظاهرة. يعتبر المخبر الذي يتم من خلاله فهم وتحليل وتفسير الظواهر.	العلم الذي يدرس الأسس النظرية والفلسفية للمناهج ويوضّح الآليات والأساليب للوصول إلى الحقائق.
المجال	ضيق ومُحدّد، يركز على خطوات البحث نفسه.	واسع، يشمل اختيار وتبرير اختيار المنهج والإطار النظري إلى جانب أدوات جمع البيانات.
الهدف	جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج	توجيه الباحث لفهم كيفية اختيار المنهج وتطبيقه، الإطار النظري، أدوات جمع البيانات.
العلاقة	جزء من المنهجية	أعم وأشمل بحيث يعتبر الإطار العام الذي يسير فيه البحث.

الجدول رقم01: الفرق بين المنهجية والمنهج من إعداد الباحث.

أمثلة لتوضيح الفرق:

1/ **المنهج:** اختيار المنهج المقارن للكشف عن المتغيّرات التي تفسّر نجاح نموذج النظام الشبه الرئاسي في فرنسا وفشله في روسيا.

2/ **المنهجية:** تقدّم تفسيرات بخصوص أسباب إختيار المنهج المقارن في دراسة هذه الظاهرة؟ ولكاذا يُعتبر الأنسب؟ وما هي الأدوات العلمية التي ستُستخدم؟ وما الأسس التي تضمن دقة النتائج؟.

2-2 النظرية والاقتراب

تلعب النظرية والإقتراب أدوار غاية في الأهمية في البحوث الإجتماعية والإنسانية بصفة عامة، وهي تُقابل القوانين في العلوم الطبيعية، فمن خلال النظرية والاقتراب يتمكّن

الباحث من التحقّق من الافتراضات العلمية التي وضعها كأجوبة مؤقّة لإشكاليته، فما المقصود بالنظرية والاقتراب العلمي؟ وما الفرق بينهما؟.

2-2-1 النظرية العلمية

تمثّل النظرية العلمية أحد الركائز الأساسية في بناء المعرفة العلمية، إذ تهدف إلى تفسير الظواهر وربطها بعلاقات منطقية قابلة للفهم والتحقق، كما تُسهم في تنظيم المعطيات والنتائج ضمن إطار تفسيري متماسك يساعد على فهم الواقع والتنبؤ بتطوراته.

أ مفهوم النظرية العلمية

تعتبر النظرية العلمية نسقاً من المقولات المترابطة منطقياً، وشبكة من التعميمات الاستدلالية من خلالها يُمكن اشتقاق تفسيرات أو تنبؤات عن أنماط معينة من الأحداث المعروفة جيّداً، أو هي مجموعة من الافتراضات المجرّدة والعلاقات المنطقية التي تحاول شرح وتفسير كيفية حدوث ظاهرة مُعيّنة.

كما تُعرف النظرية العلمية على "أنها إفتراض مُتحقّق منه إمبريقياً"، كما يُنظر إليها على أنها "إطار فكري منهجي يهدف إلى تفسير الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية من خلال مجموعة من الفرضيات والمبادئ المترابطة التي تم اختبارها وتأكيدها بشكل نسبي مُسبقاً".

ب خصائص النظرية العلمية

لا شكّ أن أهم ميزة للنظرية، أنّها عبارة عن بناء فكري ومنهجي، بمعنى أن النظرية تُبنى على أسس إمبريقية (ميدانية) من خلال الملاحظة العلمية والتجربة، باعتبار أن النظرية في الحقيقة هي عبارة عن افتراضات تحمل مقولات محدّدة ومفاهيم، جرى قياسها ميدانية وأثبتت صحّتها نسبيا، وبالتّالي أصبحت دليلاً نظريا يوظّفها الباحث للوصول إلى الحقائق.

كما تهدف النظرية العلمية إلى تقديم تفسير علمي للظواهر قيد الدراسة، كما تستند على خاصية التجريب وذلك من خلال جمعها لأدلة (بيانات، مُعطيات، قرائن..) تجريبية تتسم بالموضوعية، وهذا ما يجعلها تتميّز بخاصية القابلية للإختبار الميداني.

فضلا على ذلك، تتميّز النظرية العلمية بخاصية التعديل المُستمر في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، كون أن الظواهر التي تعالجها هي ظواهر مُتجدّدة، مُركّبة ومُعقّدة، مما يجعل النظرية العلمية تعرف قوة في التفسير في فترة زمنية مُحدّدة، وقد يتم تعديلها بعدها، او حتى إبطالها.

أمثلة في العلوم السياسية:

1/ النظرية الواقعية في حقل العلاقات الدولية:

من أبرز النظريات المفسّرة للعلاقات الدولية نجد النظرية الواقعية، إذ تنطلق من فكرة أساسية مفادها أن النظام الدولي تحكمه حالة من الفوضى في غياب سلطة مركزية عليا، مما يجعل الدول الفاعل الرئيسي في السياسة الدولية. وتركّز هذه النظرية على مفهوم القوة والمصلحة الوطنية بوصفهما المحركين الأساسيين لسلوك الدول، حيث تسعى كل دولة إلى تعزيز أمنها وضمان بقائها في بيئة تنافسية. كما ترى الواقعية أن العلاقات بين الدول تقوم على الصراع والتوازنات أكثر من التعاون، وأن التحالفات تتغير تبعاً لمصالح القوى الكبرى وتوازنات القوة.

2/ نظرية النخبة في حقل السياسة المقارنة:

تُعنى نظرية النخبة بتحليل بنية السلطة داخل المجتمعات السياسية، وترى أن السّلطة ليست بالضرورة موزّعة بشكل هرمي، بل في يد مجموعة محدودة من النخب التي تملك النفوذ السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتؤكد هذه النظرية، التي طورها مفكرون مثل

موسكا وبارِتو، أن كل مجتمع يتكوّن من أقلية حاكمة وأغلبية محكومة، وأن تداول السلطة داخل هذه الأقلية يتم بشكل دوري دون تغيير جوهري في طبيعة النظام. وفي مجال السياسة المقارنة، تُستخدم هذه النظرية لفهم كيفية تشكّل النخب الحاكمة في الأنظمة المختلفة، سواء كانت ديمقراطية أو غير ديمقراطية، ودورها في صنع القرار وتوجيه السياسات العامة.

2-2-2 مفهوم الاقتراب

إن الاقتراب كإطار تحليلي طريقة للتقرب من الظاهرة المعينة بعد اكتشافها وتحديدها وذلك بقصد تفسيرها، وبالاستناد إلى عامل أو متغيّر كان قد تحدد من وجهة نظر الباحث في حركة الظاهرة سلفاً، فالاقترابات تعدّ أحد الوسائل والطّرق التي تفيد في معالجة الموضوع محل دراسة الظاهرة السياسية أو الاجتماعية.

فبهذا المعنى، يشير الاقتراب النظري إلى الإطار المنهجي الذي يُستخدم لدراسة وتحليل ظاهرة مُعينة، بحيث يُركز الاقتراب على زاوية أو منظور مُعين لفهم الظواهر بدلاً من تقديم تفسير شامل كما تفعل النظرية، وغالبًا ما يوجّه الباحث في اختيار الأدوات والأسئلة التي يحتاج للإجابة عنها.

خصائص الاقتراب

يُمثّل الاقتراب (Approche) في البحث العلمي إطاراً تحليلياً موجهاً يساعد الباحث على تنظيم نظرته للظاهرة المدروسة، فهو لا يُمثل نظرية مكتملة بقدر ما يُشكل زاوية نظر أو منظوراً عاماً يتم من خلاله تناول موضوع البحث. وبذلك فإن الاقتراب يُسهم في توجيه عملية البحث منذ البداية، من خلال تحديد نوع الأسئلة المطروحة وطبيعة المعطيات التي يتم التركيز عليها.

ومن أبرز خصائص الاقتراب أنه يُوفّر إطاراً تفسيرياً أولياً يساعد الباحث على فهم الظاهرة ضمن منظور معين، مثل الاقتراب المؤسساتي أو السلوكي أو البنيوي. وهذا يعني أنه يُمكّن الباحث من اختيار زاوية محددة لدراسة الظاهرة، بدل التناول الشامل لكل أبعادها في وقت واحد، مما يجعل البحث أكثر دقة ووضوحاً من حيث التوجيه والتحليل.

كما يتميّز الاقتراب بكونه يركز على جانب معين من الظاهرة محل الدراسة، وهو ما يمنحه طابعاً انتقائياً، حيث لا يسعى إلى تفسير شامل وكامل للظاهرة، بل يسلّط الضوء على بعد محدد منها. هذا التركيز يساعد الباحث على تعميق الفهم في جزئية معينة بدل التشتت بين عدة أبعاد متداخلة. إلا أن هذه الخاصية نفسها تُعدّ محدداً للاقتراب، إذ أن محدوديته في التفسير الشامل تجعل نتائجه جزئية نسبياً، ولا يمكنه وحده الإحاطة بكل جوانب الظاهرة. لذلك غالباً ما يتم الجمع بين أكثر من اقتراب في الدراسات السياسية للحصول على تحليل أكثر تكاملاً وشمولاً.

وبذلك يمكن القول إن الاقتراب يُعتبر أداة منهجية مهمة في العلوم السياسية، لأنه يُساعد على تنظيم الرؤية البحثية وتوجيه التحليل، مع الاعتراف بكونه إطاراً جزئياً يحتاج إلى التكامل مع غيره من المداخل لتحقيق فهم أعمق للظواهر السياسية.

أمثلة على الاقترابات:

1. إقتراب التبعية:

يُعدّ إقتراب التبعية من المقاربات المهمة في تحليل العلاقات الدولية ودراسة قضايا التخلف وعدم الاستقرار في الدول النامية. وينطلق هذا الاقتراب من فكرة أساسية مفادها أن أسباب التخلف ليست داخلية فقط، بل ترتبط أساساً بالبنية غير المتكافئة للنظام الدولي، حيث تتأثر الدول النامية بعلاقات تبعية اقتصادية وسياسية مع الدول المتقدمة. ويُبرز هذا الاقتراب كيف تؤدي هذه العلاقات إلى إعادة إنتاج الفقر والتبعية بدل تحقيق التنمية

المستقلة، من خلال التحكم في الموارد، وتوجيه الاقتصاد، وفرض أنماط معينة من التبادل غير المتكافئ.

2. **الاقتراب المؤسسي :**

يركّز الاقتراب المؤسسي على دراسة المؤسسات السياسية باعتبارها العنصر الأساسي في فهم سير النظام السياسي. فهو يهتم بتحليل البنية الرسمية للدولة مثل الدستور، البرلمان، الحكومة، والأحزاب السياسية، ودورها في تنظيم العملية السياسية وصنع القرار. ويُعتبر هذا الاقتراب أن فعالية النظام السياسي واستقراره يرتبطان بدرجة تطور المؤسسات وقدرتها على أداء وظائفها بشكل منظم. كما يساعد على فهم كيفية تأثير القواعد والإجراءات المؤسسية في توجيه السلوك السياسي وتحديد طبيعة العلاقات بين مختلف الفاعلين داخل الدولة.

2-3 النموذج المعرفي، الاستقراء والاستنباط، المتغيّرات، المؤشّرات، وحدات التحليل

2-3-1 النموذج المعرفي

تتعدّد التعاريف التي سيقت للنموذج المعرفي في مختلف الحقول المعرفية، إلا أنها لا تخرج عن تلك الدلالات التي قدّمها توماس كوهن من خلال كتابه بنية الثورات العلمية، والذي يعتبر أو من أدخل مفهوم النموذج المعرفي إلى الوعي العلمي، بحيث أصبح مفهوما شائعاً بعده لدى مختلف المنشغلين بالبحث العلمي باهتلاف مشاربهم العلمية، إذ يراه على النحو التّالي: "مجموعة متآلفة منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتكنيكات والتطبيقات، يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معيّن، وتمثّل تقليداً بحثياً كبيراً، أو طريقة في التفكير والممارسة، ومرشداً أو دليلاً يقود الباحثين في حقل معرفي ما".

وبشكل أبسط، يعتبر إطارً فكرياً يوجه الباحث لفهم الظواهر من خلال مجموعة من القيم والمفاهيم والمبادئ، وهو عبارة عن مجموعة من المُسلّمات والنماذج والنظريات والقوانين التي تسود في فترة زمنية مُعيّنة ويتأثّر بها كافة الباحثين والمُفكّرين والدّارسين بحيث تكون كل أفكارهم وكتاباتهم وإنتاجهم متأثرّاً بالمفاهيم والتصوّرات التي يحملها النموذج المعرفي.

ومثال ذلك، النموذج المعرفي السّائد في المرحلة السلوكية في حقل السياسة المقارنة، والذي عُرف عند الدارسين في هذا الحقل العلمي بالنموذج المعرفي التنموي، كونه يركّز في تصوّراته ومُسلّماته على المسائل التنموية التي يجب أن تتخذها دول الجنوب كي تبنية أنظمة سياسية ممثالة لنظيراتها في الشمال من حيث الاستقرار والتكيّف والتوازن وتحقيق التنمية الشاملة.

2-3-2 الإستقراء

هو الانتقال من ملاحظات ومشاهدات خاصة استخرجت من الميدان، إلى صياغة قانون أو نظرية تفسّر أو تحكم تلك المشاهدات، بمعنى أكثر اختصاراً، هو استمداد وقائع خاصة من الواقع بهدف استخلاص افتراضات عامة.

كما يُعرّف أيضاً على أنه هو عملية استنتاج القوانين العامة من خلال ملاحظة الظواهر الجزئية، وترتكز العملية الاستنياطية على البحوث الكمية عن طريق الانطلاق من الجزء إلى الكل في تفسير الظواهر، والهدف منه هو بناء النظرية العلمية.

2-3-3 الاستنباط

هو الانتقال من افتراضات خاصة بنموذج نظري مُتبنّى، من خلال نسق من المفاهيم الخاصة به أي افتراض عام، إلى التحقّق من صحتها في الميدان، أي أنه وبعكس الاستقراء، الذي ينطلق من الجزء إلى الكل، بحيث يشير الاستنباط إلى استنتاج خاصيات أو

نتائج محددة بناءً على قوانين أو مبادئ عامة، والهدف منه هو التحقّق من القوة التفسيرية للنظرية العلمية.

2-3-4 المتغيّرات

هي عبارة عن خصائص أو عوامل قابلة للقياس والتغير تُستخدم لدراسة الظواهر، وهي ترتبط إرتباطاً وجودياً بالمفهوم، ويُسمى متغيّراً لأنه يشير إلى شيء ما قد يأخذ قيماً مختلفة ومتغيّرة في آن واحد، وتضمّ المتغيّرات موضوع الدراسة إجمالا، بما في ذلك حدوده الزمنية والمكانية، وتُقسّم حسب طبيعة الموضوع، إلى متغيّرات مُستقلة وتابعة وأخرى وسيطة.

2-3-5 المؤشّرات

هي عبارة عن أدوات أو مقاييس تُستخدم لتحديد أو قياس المتغيرات، تكون على شكل قرائن وأبعاد للمتغيّرات، يستعين بها الباحث لإخراج المفاهيم الموجود في المتغيّرات من طبيعتها التجريدية إلى تعريف إجرائية يمكن أن نجمه بيانات حولها. وبالتالي، فالمؤشّرات تعتبر العنصر الدال على قيمة معينة، فعدد الصحف المستقلة مثلاً يعدّ مؤشّراً من مؤشّرات قياس الدمقراطية.

2-3-6 وحدات التحليل

تشير إلى مُستويات التحليل التي يختارها الباحث كلبنة لمجموع البناء الذي يتولّى دراسته، فوحدة التحليل قد تكون: مثل الأفراد، الدول، أو المؤسسات، بحيث سبق وأن ذكرنا أن المنهجية في علم السياسة تطبّق على وحدات التحليل المرتبطة إما بالسلوك (قد يكون فرد أو مؤسسة أو دولة)، أو أفكار، أو مؤسسات، وهذه الأخيرة تدعى في صلب التحليل

المنهجي بوحدات التحليل، أي تلك الوحدات التي يجرى عليها التحليل والتفسير وغيرها من مستويات البحث العلمي.

المحور الثالث: مستويات [illegible] العامي

يقصد بمُستويات البحث العلم[illegible] الأهداف التي يسعى الباحث لتحقيقها عند دراسة الظواهر. وهي على النحو التّالي:

3-1 الوصف

الدراسات الوصفية تستهدف إع[illegible] صورة كلية عن الظاهرة موضوع البحث والدراسة بهدف التعرف على كينونتها، حيث [illegible] يصف بدراسة الظواهر المجهولة نسبياً لاستكشاف ملامحها، تمهيداً لوضع فروض وإج[illegible] دراسات أكثر تعمقاً أو الاكتفاء بذلك المستوى من البحث. فمن خلال هذا المستوى يت[illegible] بجمع وتنظيم البيانات دون تحليل الأسباب، أي الوقوف عند السؤال ماذا حدث[illegible] الحاجة [illegible] لماذا وكيف حدث؟. في علم السياسة قليلاً ما يتم الوقوف عند م[illegible] يصف، كونه لا يقدم تحليلاً مُعمّقاً للظواهر على عكس استخداماته في حقل العلوم [illegible] نه الباحث معرفة موضوع الدراسة وعلاقته من ناحية الالتزام أو خرق [illegible] انونية، [illegible] يصف نموذج النظام الانتخابي في نظام سياسي معين.

3-2 التصنيف

يركز هذا المستوى من البح[illegible] تصنيف الظواهر إلى فئات أو مجموعات بناءً على خصائص م[illegible] بل [illegible] بينها ويتم الوصول إليها عن طريق توظيف المنهج المقارن. م[illegible] ب[illegible] ية إلى ديمقراطية وتسلطية وشمولية.

3-3التفسير

هو ضرب من ضروب التعميم، عن طريقه يستطيع الباحث أن يكشف عن العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر، فالتفسير ركن أساسي في صرح البحث العلمي، بل تكاد تسخر كل المستويات السابقة الأخرى لأجله، وأكثر من ذلك، فإن جلّ المناهج والاقترابات والأساليب تستهدف التفسير بدرجة أو بأخرى، أي تسعى لإزالة اللبس والغموض عن الظاهرة وكشف العلاقات والارتباطات التي تتحكم في الظواهر، سواء كانت تلك الارتباطات سببية بمعنى أن تكون إحداهما سبباً للآخر، أو وظيفية من شأن إحداث تغيير في إحداهما أن يكون له تأثير معيّن في الأخرى.

ويهدف هذا المستوى من البحث العلمي، إلى فهم أسباب حدوث الظواهر والعلاقات بين المتغيرات، من خلال تحليل العوامل المؤثرة فيها. **مثال:** تفسير أسباب ارتفاع نسبة المشاركة السياسية في دولة معينة وانخفاضها في دول أخرى.

3-4التنبؤ

يرى مارشال ووكر بأن العلم يتعلّق في الأساس بالتنبؤ بالحوادث التي تحدث في الكون، وهدف التفكير العلمي هو إقامة تنبؤات صحيحة لحوادث الطبيعة، والتنبؤ الناضج هو ما يقدّمه العلم لإثبات صحة النماذج العلمية. وبالتّالي فإن التنبؤ هو مستوى من مستويات المعرفة ووظيفة هامة من وظائفها.

بناء على ذلك، فحين يمسك الباحث بالمتغيّرات الحقيقية المسبّبة في الشكل الذي تتخذه الظاهرة قيد الدراسة، يمكن للباحث أن يتنبأ بمآلات الظاهرة وهو مستوى آخر في البحث العلمي، يسعى إلى توقع حدوث ظواهر مستقبلية بناءً على أنماط وسوابق محددة باستخدام بيانات وتحليل علمي. مثال: التنبؤ بنتائج الانتخابات بناءً على اتجاهات الرأي العام.

المحور الرّابع: مناهج البحث في العلوم السياسية

تتعدّد المناهج المعتمدة في حقل العلوم السياسية وتتنوّع، حسب الظواهر محل الدّراسة، باعتبار أن الظاهرة في العلوم السياسية هي ظاهرة مركّبة ومُعقّدة، لذلك تعدّدت المناهج العلمية التي تدرس تلك الظواهر، بحيث سنتطرّق إلى أهم المناهج المعتمدة في هذا الحقل العلمي وهي على النحو التالي:

4-1 المنهج التاريخي

هو المنهج الذي يعتم بدراسة الظواهر والوقائع في سياقها التاريخي، من خلال دراسة نشأة الظّاهرة وتطوّرها والعوامل المساهمة في ذلك، وتحليل ماضي الظّواهر من أجل تفسير الوضع القائم لها في الحاضر والتعرّف على اتجاهاتها المستقبلية. وهو أسلوب من أساليب البحث العلمي يعتمد على دراسة الأحداث الماضية لفهم تطورها وتأثيرها على الحاضر.

هذا المنهج يتضمن جمع وتحليل وتفسير البيانات التاريخية بهدف استخلاص الدروس والمعاني وفهم الاتجاهات والأنماط التاريخية، ويستخدم المنهج التاريخي في العديد من التخصصات مثل التاريخ، العلوم السياسية، الاجتماع، الأدب، وحتى الفلسفة، لفهم الظواهر وتفسيرها عبر تتبع مسارها التاريخي.

أهداف المنهج التاريخي:

يهدف المنهج التّاريخي إلى تحقيق الأغراض العلمية التّالية:

- **فهم الماضي:**

يهدف المنهج التاريخي أولاً إلى فهم الماضي من خلال جمع أكبر قدر ممكن من المعطيات والحقائق المتعلقة بالأحداث والوقائع التاريخية. ويتم ذلك عبر دراسة الوثائق والمصادر المختلفة التي تسمح بإعادة تشكيل صورة دقيقة عن ما حدث في فترات زمنية سابقة، مما يساعد الباحث على إدراك سياق التطورات التاريخية وظروفها العامة.

- **تحليل العلاقات السببية:**

كما يسعى هذا المنهج إلى تحليل العلاقات السببية بين الأحداث، أي البحث في العوامل والأسباب التي أدت إلى وقوع ظواهر معينة، وكيف تفاعلت هذه العوامل فيما بينها عبر الزمن. فبدلاً من الاكتفاء بسرد الأحداث، يعمل المنهج التاريخي على تفسيرها وربطها بسياقها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مما يمنح الفهم عمقاً علمياً أكبر.

- **استنتاج النتائج:**

ومن الأهداف المهمة أيضاً استنتاج النتائج والدروس من التجارب التاريخية، حيث يُستفاد من دراسة الماضي في فهم الحاضر وتوجيه المستقبل. فالتجارب التاريخية تُعتبر مصدرًا غنيًا للعِبر التي تساعد على تجنب الأخطاء السابقة أو تكرار النجاحات، خاصة في مجالات السياسة وصنع القرار.

- **إعادة بناء التاريخ:**

هدف المنهج التاريخي إلى إعادة بناء التاريخ بشكل علمي ودقيق، وذلك عبر الاعتماد على مصادر موثوقة ومتنوعة، مثل الوثائق الرسمية والشهادات والدراسات السابقة. ويسعى الباحث من خلال ذلك إلى تقديم صورة متماسكة ومنظمة للأحداث التاريخية، بعيدة عن التشويه أو التحيز، بما يضمن أقصى درجات الموضوعية والدقة العلمية.

خطوات المنهج التاريخي:

يتقيّد الباحث عند إعتماده على المنهج التاريخي بتتبع العناصر التّالية:

1. تحديد المشكلة أو السؤال البحثي:

– يبدأ الباحث بتحديد موضوع البحث أو السؤال الذي يريد الإجابة عليه، مع مراعاة أن يكون السؤال مرتبطاً بأحداث أو ظواهر تاريخية معينة.

2. جمع البيانات والمصادر:

– يتم جمع المعلومات والبيانات التاريخية من مصادر مختلفة، هذه المصادر قد تكون:

– **المصادر أصلية:** مثل الوثائق الأصلية، الرسائل، المعاهدات، المذكرات، السجلات الحكومية، النصوص القانونية، والصور الفوتوغرافية.

– **المصادر الثانوية:** مثل الكتب التاريخية، المقالات العلمية، والأدبيات السابقة التي تناولت الموضوع.

3. نقد المصادر التاريخية:

– يُعد نقد المصادر أحد أهم المراحل في المنهج التاريخي. يتم التحقق من:

– موثوقية المصدر: هل المؤلف أو المصدر موثوق ومعترف به؟ هل هناك تحيز أو تأثير خارجي؟

– دقة المعلومات: هل المعلومات موثوقة ودقيقة؟ هل يمكن التحقق منها بمصادر أخرى؟

- التحليل الزمني: هل المصدر مناسب للفترة الزمنية التي يتم دراستها؟

4. تحليل البيانات:

- بعد جمع البيانات وفحصها، يقوم الباحث بتحليل المعلومات لاستخلاص الأنماط والعلاقات بين الأحداث. يتم البحث عن الأسباب والتأثيرات والنتائج التي أدت إلى تطور الأحداث.

5. التفسير والاستنتاج:

- يتم تفسير البيانات التاريخية في ضوء النظريات والمعرفة الحالية، الهدف هو فهم كيفية تطور الأحداث ومعرفة الدروس المستفادة منها.

6. كتابة التقرير النهائي:

- في هذه المرحلة، يتم تقديم النتائج بطريقة منظمة ومتماسكة، يتم توضيح الإجابات على الأسئلة البحثية مع توفير الأدلة من المصادر المستخدمة.

خصائص المنهج التاريخي:

يتميّز المنهج التّاريخي بعدة خصائص نذكر منها:

1. **التسلسل الزمني:** يعتمد هذا المنهج على دراسة الأحداث بترتيب زمني لتحديد كيفية تتابع وتطور الوقائع عبر الزمن.

2. **الارتباط السببي:** يركز على العلاقات السببية بين الأحداث والتفاعل بين العوامل المختلفة التي أدت إلى حدوثها.

3. **الاستناد إلى المصادر:** يعتمد على جمع وتحليل مصادر متنوعة، سواء كانت مكتوبة أو شفهية أو مادية.

4. **الموضوعية:** يتطلب التحليل التاريخي عدم الانحياز، والسعي لفهم الأحداث كما وقعت بناءً على الحقائق الموثقة.

أهمية المنهج التاريخي:

- فهم الحاضر من خلال الماضي: يمكن للمنهج التاريخي أن يساعد في فهم الحاضر من خلال دراسة التطورات التاريخية التي أدت إلى الوضع الحالي.
- استخلاص الدروس: من خلال دراسة الأحداث السابقة، يمكن استخلاص الدروس لتفادي تكرار الأخطاء أو تعزيز النجاحات.
- تطوير الوعي التاريخي: يزيد من وعي الأفراد والمجتمعات بتاريخهم ويساعد في تعزيز الهوية والانتماء الوطني والثقافي.
- التنبؤ بالمستقبل: بالرغم من أن التاريخ لا يتكرر بنفس الطريقة، فإن دراسة الاتجاهات السابقة تساعد في تقديم توقعات أفضل حول المستقبل.

استخدامات المنهج التاريخي:

- في الدراسات السياسية: لفهم نشأة وتطور الأنظمة السياسية والدول والقوانين.
- في علم الاجتماع: لدراسة تطور المجتمعات والظواهر الاجتماعية عبر التاريخ.
- في الدراسات الاقتصادية: لفهم الأزمات الاقتصادية والنماذج الاقتصادية السابقة.
- في علوم اللغة والثقافة: لدراسة تطور الأنماط الأدبية والفكرية وتأثيرها على الحضارات.

أمثلة على تطبيق المنهج التاريخي:

1. دراسة تطور النظام السياسي في بلد معين منذ نشأته إلى الوقت الحاضر.
2. تحليل تأثير الحروب العالمية على الاقتصادات الوطنية وتطور التجارة الدولية.
3. فهم تاريخ الفكر الفلسفي وتطوره عبر القرون.

4-2 المنهج المقارن

يعرّف المنهج المقارن على أنه "مجموعة من الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر. كما أن المنهج المقارن يعتبر أحد أهم المناهج العلمية في الحقول العلمية المختلفة والتي تُستخدم في البحث العلمي لتحليل الظواهر والمشكلات من خلال مقارنة عناصرها المختلفة بغرض التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بينها.

خصائص المنهج المقارن:

يتميّز المنهج المقارن بمجموعة من الخصائص والتي تتمثل في:

- **التنوع:**

من أبرز خصائصه التنوع في مجالات التطبيق، إذ لا يقتصر على حقل معرفي واحد، بل يمكن توظيفه في العلوم السياسية لدراسة النظم السياسية، وفي التاريخ لمقارنة التجارب التاريخية، وفي الأدب لتحليل النصوص، وكذلك في العلوم الاجتماعية بصفة عامة. هذا التنوع يجعله منهجاً مرناً وقابلاً للتكيف مع مختلف أنواع الدراسات.

- **التركيز على التشابه والاختلاف:**

كما يتميّز المنهج المقارن بتركيزه على **التشابه والاختلاف بين الظواهر**، حيث يسعى الباحث من خلاله إلى إبراز أوجه التقارب وأوجه التباين بين الحالات المدروسة. ويساعد هذا التحليل المقارن على فهم أسباب الاختلاف في النتائج أو البنى أو السلوكيات السياسية والاجتماعية، مما يساهم في الوصول إلى تفسيرات أكثر دقة وموضوعية.

- **المرونة:**

ومن خصائصه أيضاً **المرونة في الاستخدام**، إذ يمكن تطبيقه على ظواهر تنتمي إلى فترات زمنية مختلفة أو إلى بيئات جغرافية متباينة. هذه المرونة تسمح للباحث بتوسيع نطاق الدراسة واختيار عينات مقارنة متنوعة، مما يعزز من قدرة المنهج على تفسير الظواهر في سياقات متعددة بدل الاقتصار على حالة واحدة فقط.

خطوات تطبيق المنهج المقارن:

تتمثّل خطوات المنهج المقارن في النقاط التّالية:

أ/ اختيار الموضوع أو الظاهرة: تحديد الظاهرة أو النظام الذي سيتم مقارنته. مثلا: المقارنة بين النظام الشبه الرئاسي والنظام الرئاسي. أو المقارنة بين النظام الانتخابي في كل من الجزائر ومصر.

ب/ تحديد الوحدات المقارنة: اختيار وحدات التحليل التي سيتم إجراء المقارنة بينها، قد تتمثّل في مؤسّسات كالمؤسّسة التنفيذية أو التشريعية أو العسكرية، وقد تكون ممثلة في سلوك معيّن للأفراد أو الدول، كالفعل الانتخابي، الاحتجاجات، الانقلاب، الردع بالنسبة للدول وغيره، كما قد تكون متمثلة في أفكار محدّدة كالتطرّف والليبرالية، الإسلام السياسي وغيره. بحيث يجب أن تكون الوحدات المقارنة قابلة للمقارنة من حيث طبيعتها الأساسية.

ج/ تحديد المتغيرات: تحديد المتغيرات أو المعايير التي سيتم من خلالها المقارنة والتي يفترض الباحث من خلالها توجّه معين للظاهرة قيد المقارنة، وذلك من خلال الوقوف على الافتراضات التي سيضعها الباحث كأجوبة أولية لانطلاقة بحثه المقارن، وتقف هنا مسألة تحديد المتغّيرات على تمكّن الباحث وخبرته في المجال البحث العلمي.

د/ جمع البيانات: جمع البيانات المتعلقة بالحالات أو الوحدات المراد مقارنتها. بحيث يجب أن تكون البيانات دقيقة وشاملة.

هـ/ تحليل النتائج: تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الوحدات المقارنة، مع التركيز على كيفية تأثير المتغيرات على النتائج.

و/ استخلاص الاستنتاجات: بناءاً على التحليل، يتم استنتاج ما إذا كانت هناك عوامل مشتركة تؤدي إلى نتائج معينة، أو ما إذا كانت الفروقات تؤثر بشكل مختلف على النتائج.

ز/ التطبيق النظري: استخدام النتائج المستخلصة لتطوير نظريات عامة أو لتقديم توصيات لصناع القرار وكذا التنبّؤ بالظواهر التي تحمل نفس الخصائص مستقبلاً.

أهمية المنهج المقارن:

يكتسي المنهج المقارن أهمية كبيرة في البحث العلمي، خاصة في العلوم السياسية والاجتماعية، لأنه يُساعد على تطوير النظريات وبنائها. فمن خلال مقارنة الظواهر المختلفة، يتمكن الباحث من فهم أعمق للعلاقات بين المتغيرات، وتحديد العوامل التي تفسّر أوجه التشابه والاختلاف، مما يساهم في صياغة تعميمات ونظريات أكثر دقة وواقعية.

كما يُستخدم هذا المنهج بشكل واسع في تقييم السياسات العامة والنظم السياسية، حيث يتيح مقارنة تجارب دول أو وحدات تحليلية مختلفة. ومن خلال هذه المقارنات، يمكن تحديد

نقاط القوة والضعف في كل نظام أو سياسة، واستخلاص الدروس التي تساعد على تحسين الأداء وتطوير الممارسات السياسية والإدارية.

ومن أهم وظائفه أيضاً أنه يُسهم في استكشاف العوامل المشتركة التي تؤثر في الظواهر المختلفة، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. فبدلاً من النظر إلى كل حالة بشكل منفصل، يساعد المنهج المقارن على اكتشاف الأنماط المتكررة والعوامل المؤثرة بشكل عام، مما يعزز الفهم العلمي للظواهر.

وأخيراً، يُعتبر المنهج المقارن من الأدوات الأساسية في الدراسات الأكاديمية والبحثية، لأنه يمنح الباحث قدرة على تحليل الظواهر في سياقات متعددة، ويُساعده على تجاوز التفسير الجزئي نحو فهم أكثر شمولاً وعمقاً. وبذلك يُعدّ وسيلة فعّالة لإثراء المعرفة العلمية وتطوير البحث في مختلف التخصصات.

3-5 منهج دراسة الحالة

هو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلّقة بأية وحدة سواء أكانت فرداً أو مؤسّسة أو نظاماً اجتماعياً أو مجتمعا محلياً أو مجتمعاً عاماً، وهو يقوم على أساس التعمّق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها.

كما يُنظر إلى منهج دراسة الحالة في بحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية على أنه أحد المناهج النوعية المستخدمة لتحليل ظاهرة أو قضية معينة بالتفصيل داخل سياقها الواقعي، وذلك بهدف فهم الظاهرة بشكل معمق وشامل من خلال التركيز على حالة واحدة أو عدد محدود من الحالات.

خصائص منهج دراسة الحالة:

يعتبر منهج دراسة الحالة من المناهج البحثية المهمة في العلوم الاجتماعية بصفة عامة، ويتميّز بجملة من الخصائص التي تجعله مناسباً لتحليل الظواهر المعقدة بشكل معمّق ودقيق. فهو يركز على دراسة حالة واحدة أو عدد محدود من الحالات بهدف الوصول إلى فهم شامل ومفصل لها.

- **التركيز على التفاصيل:**

حيث يسعى الباحث إلى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات الدقيقة حول الحالة المدروسة. ويشمل ذلك مختلف الأبعاد المرتبطة بها، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، مما يسمح بفهم عميق لبنيتها الداخلية وآليات اشتغالها.

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
نائب رئيس قسم
العلوم السياسية
كلية الحقوق و العلوم السياسية

- **الواقعية:**

إذ يتم تحليل الحالة في سياقها الطبيعي دون التدخل في مجرياتها. ويعني ذلك أن الباحث يكتفي بالملاحظة والتحليل كما هي موجودة في الواقع، مما يعزز مصداقية النتائج ويجعلها أكثر قرباً من الحقيقة الميدانية.

- **الشمولية:**

بحيث لا يقتصر على جانب واحد من الحالة، بل يغطي مختلف الأبعاد والعوامل المؤثرة فيها. هذا التناول الشامل يساعد على بناء صورة متكاملة عن الظاهرة المدروسة، ويمنع الاقتصار على تفسير جزئي قد يكون مضللاً.

- **التعددية:**

إذ يعتمد على مجموعة متنوعة من الوسائل مثل المقابلات، والملاحظات المباشرة، وتحليل الوثائق، والاستبيانات. ويسمح هذا التنوع في الأدوات بالحصول على بيانات أكثر دقة وثراءً، مما يعزز من جودة التحليل وموضوعية النتائج.

خطوات منهج دراسة الحالة:

يتعيّن على الباحث عند اعتماده على منهج دراسة الحالة التقيّد بالخطوات المنهجية التالية:

1. تحديد الحالة ووحدة التحليل:

هذه المرحلة تعتبر الأساس الذي يُبنى عليه البحث في منهج دراسة الحالة، حيث يقوم الباحث باختيار الحالة التي سيقوم بدراستها وفق معايير علمية دقيقة، مثل أهميتها، وارتباطها بمشكلة البحث، وإمكانية الحصول على بيانات حولها. كما يتم في هذه الخطوة تحديد وحدة التحليل، أي تحديد ما إذا كانت الدراسة ستنصب على فرد، مؤسسة، دولة، أو ظاهرة معينة، مع ضبط الإشكالية البحثية التي سيتم تحليلها بشكل واضح ومحدد.

2. جمع البيانات:

في هذه المرحلة، يعمل الباحث على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات المرتبطة بالحالة المدروسة، مستعيناً بوسائل وأساليب متنوعة مثل المقابلات، الملاحظات، الوثائق، أو الاستبيانات. ويُراعى في عملية الجمع أن تشمل البيانات السياق العام الذي توجد فيه الحالة، إضافة إلى تفاصيلها الخاصة، لأن فهم الحالة بشكل صحيح يتطلب الإحاطة بالبيئة التي تتفاعل فيها مختلف العناصر المؤثرة.

3. تحليل البيانات:

بعد جمع المعطيات، ينتقل الباحث إلى مرحلة تحليلها من خلال تنظيمها وتصنيفها بطريقة تسمح بفهم العلاقات القائمة بين مختلف العناصر. ويتم في هذه المرحلة استخدام أساليب تحليل وصفية أو موضوعية بهدف تفسير المعطيات وتحديد الأنماط والعلاقات

السببية أو التفاعلية. ويهدف هذا التحليل إلى تحويل البيانات الخام إلى معلومات ذات دلالة علمية تساعد في الإجابة عن إشكالية البحث.

4. تفسير النتائج:

تأتي هذه المرحلة كآخر إجراء يقوم به الباحث في منهج دراسة الحالة، حيث يعمل الباحث على استخلاص المعاني والدلالات التي توصل إليها من خلال التحليل. ويتم ربط هذه النتائج بالسياق العام للموضوع المدروس، بما يسمح بفهم أعمق للظاهرة في إطارها الشامل. كما يقوم الباحث بصياغة تقرير نهائي يتضمن وصفاً دقيقاً للحالة، وتحليلها، وأهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها، بما يضمن تقديم صورة علمية متكاملة وواضحة.

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
نائب رئيس قسم العلوم السياسية
كلية الحقوق و العلوم السياسية

مميزات منهج دراسة الحالة:

يقدّم منهج دراسة الحالة العديد من المزايا للباحث أهمها:

أولاً، يتميّز هذا المنهج بأنه يقدم فهماً معمقاً للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة، حيث لا يكتفي بالوصف السطحي، بل يتجه إلى تحليل التفاصيل الدقيقة والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها. وهذا يسمح للباحث بإدراك أبعاد الظاهرة بشكل شامل، وفهم كيفية تفاعل عناصرها المختلفة داخل سياقها الواقعي.

ثانياً، يُساعد منهج دراسة الحالة على التعمّق في الظاهرة قيد الدراسة، وهو ما يفتح المجال أمام اكتشاف جوانب جديدة أو ظواهر لم تكن مدروسة بشكل كافٍ سابقاً. فالتناول الدقيق لحالة واحدة أو عدد محدود من الحالات يمكّن الباحث من ملاحظة تفاصيل قد لا تظهر في المناهج الواسعة أو الكمية، مما يساهم في إثراء المعرفة العلمية.

ثالثاً، يُستخدم هذا المنهج في التحقق من قوة النظريات ومدى قدرتها التفسيرية، حيث يمكن من خلال دراسة حالة معينة اختبار مدى انطباق النظرية على الواقع. فإذا نجحت

النظرية في تفسير الحالة المدروسة، فهذا يعزز من قوتها، أما إذا ظهرت حدود في تفسيرها، فإن ذلك يفتح المجال لإعادة النظر فيها أو تعديلها.

وأخيراً، يُسهم منهج دراسة الحالة في تطوير النظريات العلمية وإعادة بنائها، لأنه لا يقتصر على اختبارها فقط، بل يساعد أيضاً في اكتشاف عناصر جديدة قد تؤدي إلى تحسينها أو بناء تصورات نظرية أكثر دقة وشمولاً. وبهذا يصبح هذا المنهج أداة فعّالة في تطوير البحث العلمي وتعميق الفهم النظري للظواهر المختلفة.

عيوب منهج دراسة الحالة:

كغيره من المناهج العلمية، يعرف تطبيق منهج دراسة الحالة العديد من العيوب العلمية لعل أبرزها:

من أبرز عيوبه أن النتائج غالباً ما تكون غير قابلة للتعميم، وذلك لأنه يعتمد على دراسة حالة واحدة أو عدد محدود من الحالات. هذا يجعل الاستنتاجات مرتبطة بسياق معين، ولا يمكن بالضرورة تطبيقها على حالات أخرى مختلفة من حيث الظروف أو البيئة.

إلى جانب أنه قد تتأثر نتائج البحث بـ ذاتية الباحث أو تحيزه، خاصة في مراحل جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها. فبما أن المنهج يعتمد بشكل كبير على التفسير النوعي والتفصيل الدقيق، فإن تدخل وجهة نظر الباحث قد يؤثر على الموضوعية المطلوبة في البحث العلمي.

كما يتطلب هذا المنهج وقتاً وجهداً كبيرين، نظراً لأنه يعتمد على جمع معلومات تفصيلية وشاملة من مصادر متعددة، مثل المقابلات والوثائق والملاحظات. كما أن تحليل هذه البيانات يحتاج إلى دقة وتركيز كبيرين، مما يجعله منهجاً مرهقاً مقارنة ببعض المناهج الأخرى الأكثر بساطة أو مباشرة.

4-4 المنهج الاحصائي

هو أحد مناهج البحث العلمي الذي يعتمد على جمع البيانات الكمية وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية لفهم الظواهر واستخلاص النتائج، وهو أحد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها، وإثبات الحقائق العلمية المتصلة، شأنه شأن أساليب الاستنتاج المنطقي، إلا أنه يختلف عنها في كونه يعتمد التعبير الرقمي عن الظواهر التي يتناولها بالبحث عن طريق القياس المباشر، كالطور، الوزن، العمر، والثمن وغيرها، أو بدلالة كالرتب والذكاء والظواهر الأخرى التي قد تبدو عصية على القياس.

يُستخدم هذا المنهج بشكل واسع في العلوم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والطبية وغيرها، حيث يتيح دراسة العلاقات بين المتغيرات وتحديد الأنماط والاتجاهات.

خصائص المنهج الإحصائي:

يتميّز المنهج الاحصائي بجملة من الخصائص تأتي في مقدّمتها:

كونه يعتبر بحث كمي، إذ يعتمد على البيانات الرقمية القابلة للقياس، مثل الأرقام والنسب المئوية والجداول الإحصائية. وهذا ما يسمح بتحويل الظواهر الاجتماعية إلى معطيات قابلة للتحليل العلمي الموضوعي، بعيداً عن التقديرات الانطباعية.

كما يُعرف هذا المنهج بالدقة العالية في نتائجه، حيث يتطلب جمع البيانات ومعالجتها بشكل منظم ومحكم، مع الالتزام بالمعايير العلمية في القياس والتسجيل والتحليل. فالدقة هنا ضرورية لضمان صحة النتائج وموثوقيتها، وتقليل نسبة الخطأ في التفسير.

فضلا على كونه يتميّز بالشمولية في معالجة البيانات، إذ يتيح التعامل مع كميات كبيرة من المعلومات في وقت واحد، مما يساعد على دراسة ظواهر واسعة النطاق، واستخلاص أنماط عامة من خلال تحليل عينات كبيرة أو مجتمعات إحصائية كاملة.

إضافة إلى أنه يوفر أدوات قوية في التفسير وتحليل العلاقات والاتجاهات، حيث يُستخدم لاختبار الفرضيات العلمية، والكشف عن العلاقات بين المتغيرات المختلفة. كما يساعد على فهم الاتجاهات العامة والتغيرات التي تحدث داخل الظواهر المدروسة بطريقة علمية دقيقة وموضوعية.

خطوات المنهج الإحصائي:

1. **تحديد المشكلة والفرضيات:** بما يتضمّنه من صياغة المشكلة البحثية بوضوح، ووضع فرضيات محددة يمكن اختبارها إحصائيًا.

2. **جمع البيانات:** ويتمثل في اختيار الأدوات المناسبة لجمع البيانات (استبيانات، مقابلات) وضمان جودة البيانات وموثوقيتها.

3. **تنظيم وتصنيف البيانات:** بمعنى تنظيم البيانات في جداول أو رسوم بيانية لتسهيل التحليل، وتصنيف البيانات حسب الفئات أو المتغيرات.

4. **تحليل البيانات:** من خلال استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة (وصفية أو استدلالية)/ وحساب المتوسطات، النسب، الانحرافات المعيارية، أو إجراء اختبارات الفرضيات.

5. **تفسير النتائج:** عن طريق استخلاص الاستنتاجات بناءً على التحليل الإحصائي، وربط النتائج بالفرضيات والنظرية.

6. **عرض النتائج:** من خلال تقديم البيانات في شكل رسوم بيانية، جداول، أو تقارير مكتوبة.

أهمية المنهج الإحصائي:

تبرز أهمية استخدام المنهج الاحصائي في البحوث العلمية كونها:

- قياس الظواهر بشكل دقيق: يوفر أدوات لقياس الظواهر بشكل دقيق وموضوعي.
- تحديد العلاقات: يساعد في فهم العلاقات بين المتغيرات.
- التنبؤ: يُستخدم للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية بناءً على البيانات الحالية.
- اتخاذ القرار: يُعتبر أداة أساسية لدعم اتخاذ القرارات في مجالات متعددة.

مزايا المنهج الإحصائي:

- يوفر نتائج دقيقة وموضوعية.
- يُسهل التعامل مع كميات كبيرة من البيانات.
- يُمكن استخدامه في مجالات متعددة.

عيوب المنهج الإحصائي:

- قد تكون النتائج مضللة إذا كانت البيانات غير دقيقة أو منحازة.
- لا يمكنه تحليل الظواهر النوعية بشكل شامل.
- يحتاج إلى معرفة متقدمة بالأساليب الإحصائية والأدوات البرمجية.

5-5 المنهج التجريبي والشبه التجريبي

أ- المنهج التجريبي:

هو أحد أهم المناهج العلمية التي تعتمد على التحكم في المتغيرات لدراسة العلاقات السببية بين الظواهر، ويقوم الباحث فيه بإجراء تجربة فعلية، حيث يتم التلاعب بالمتغير المستقل ومراقبة تأثيره على المتغير التابع، مع ضبط العوامل الأخرى التي قد تؤثر على

النتائج. وعلى هذا الأساس يُعرّف على أنه تغيير متعمّد ومضبوط للشروط المُحدّدة لواقع ظاهرة معينة، وملاحظة التغييرات الناتجة عن ذلك في هذه الظاهرة وتفسيرها.

خصائص المنهج التجريبي:

- **التلاعب بالمتغيرات:** التحكم المباشر في المتغير المستقل لمعرفة تأثيره.
- **الضبط:** التحكم في العوامل الأخرى التي قد تؤثر على التجربة.
- **إمكانية التكرار:** يمكن إعادة التجربة للتحقق من صحة النتائج.
- **العلاقة السببية:** يهدف إلى تحديد العلاقة بين السبب والنتيجة.

خطوات المنهج التجريبي:

يلزم الباحث عند توظيفه للمنهج التجريبي إتباع الخطوات التالية:

1. **تحديد المشكلة والفرضيات:**

تبدأ العملية البحثية بتحديد المشكلة بشكل دقيق وواضح، ثم صياغة فرضيات علمية قابلة للاختبار. كما يتم في هذه المرحلة تحديد المتغير المستقل الذي يُحدث التغيير، والمتغير التابع الذي يُقاس أثره، مما يساعد على توجيه التجربة بشكل علمي منظم.

2. **تصميم التجربة:**

في هذه المرحلة يقوم الباحث بوضع خطة دقيقة لإجراء التجربة، تشمل اختيار العينة المناسبة، وتحديد ظروف التجربة، مع ضبط المتغيرات الخارجية التي قد تؤثر على النتائج. الهدف من ذلك هو ضمان أن التغير في النتائج يعود أساساً إلى المتغير المستقل فقط.

3. إجراء التجربة:

يتم في هذه الخطوة تطبيق التغيير على المتغير المستقل داخل بيئة مضبوطة، مع مراقبة تأثيره على المتغير التابع. ويحرص الباحث على تنفيذ التجربة بدقة وتكرارها عند الحاجة لضمان موثوقية النتائج.

4. جمع البيانات:

بعد إجراء التجربة، يتم تسجيل جميع الملاحظات والنتائج المتعلقة بتغير المتغير التابع. وتُجمع البيانات بشكل منظم ودقيق حتى تكون قابلة للتحليل العلمي لاحقاً.

5. تحليل النتائج:

في هذه المرحلة تُستخدم الأساليب الإحصائية والأدوات العلمية لتحليل البيانات المجمعة، بهدف فهم العلاقة بين المتغيرات واختبار مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

6. استخلاص النتائج:

تُختتم العملية بتفسير النتائج التي تم التوصل إليها، ومقارنتها بالفرضيات الموضوعة في البداية، وذلك للتحقق من مدى صحتها أو رفضها. كما تُستخدم هذه النتائج في تعميم الاستنتاجات أو اقتراح دراسات لاحقة.

مميزات المنهج التجريبي:

للمنهج التجريبي مميّزات عديدة نذكر منها:

– كونه يوفر نتائج دقيقة وموضوعية، ويرجع ذلك أساساً إلى طبيعة خاصيته التي تجعل من الباحث غير قادر على إدخال أي متغيّر ناتج عن ميوله الشخصية أو الذاتية بصفة عامة والذي من شأنه أن يشوّش أو يؤثّر سلباً على مسار بحثه.

– يتيح فهم العلاقات السببية بشكل مباشر وبعيداً عن الغموض الذي يؤثّر على فهم وإدراك الباحث.

– قابل للتكرار في بيئات مختلفة.

عيوب المنهج التجريبي:

– أحيانًا قد لا يكون عمليًا في دراسة ظواهر الاجتماعية والإنسانية، باعتبار الصعوبة التي يواجهها الباحث في فصل المتغيّرات والتحكم فيها كالعلوم الطبيعية.

– قد يكون مكلفًا ويتطلب وقتًا طويلًا.

– صعوبة التحكم الكامل في المتغيرات الخارجية.

ب– المنهج شبه التجريبي:

يُستخدم عندما لا يكون من الممكن تحقيق التحكم الكامل في جميع المتغيرات كما في المنهج التجريبي، ويهدف إلى دراسة العلاقات السببية لكنه يعتمد على تصميمات بحثية أكثر مرونة.

خصائص المنهج شبه التجريبي:

- **التحكم الجزئي:** يتم التحكم في بعض المتغيرات لكن ليس جميعها.
- **مرونة أكبر:** يُمكن تطبيقه في بيئات طبيعية أكثر واقعية.

- **استخدام المجموعات الموجودة:** غالبًا ما يعتمد على عينات متاحة مسبقًا بدلًا من التوزيع العشوائي.

خطوات المنهج شبه التجريبي:

1. **تحديد المشكلة والفرضيات:** تحديد الظاهرة أو المشكلة المراد دراستها.
2. **اختيار العينة:** اختيار مجموعات أو أفراد للدراسة دون توزيع عشوائي كامل.
3. **جمع البيانات:** ملاحظة التغيرات التي تحدث بشكل طبيعي أو بعد تدخل محدد.
4. **تحليل البيانات:** فحص العلاقة بين المتغيرات باستخدام الأساليب الإحصائية.
5. **تفسير النتائج:** مقارنة المجموعات أو الحالات المختلفة لاختبار الفرضيات.

مميزات المنهج شبه التجريبي:

- يُمكن استخدامه في الظروف التي لا تسمح بإجراء تجربة كاملة.
- أقل تكلفة وأكثر واقعية من المنهج التجريبي.
- مناسب للدراسات الاجتماعية والإنسانية.

عيوب المنهج شبه التجريبي:

- صعوبة التحكم في جميع العوامل المؤثرة.
- النتائج قد تكون أقل دقة مقارنة بالمنهج التجريبي.
- قد تتأثر النتائج بتحيزات العينة أو البيئة.

الفرق بين المنهج التجريبي وشبه التجريبي

الجانب	المنهج التجريبي	المنهج الشبه التجريبي
التحكم في المتغيّرات	كامل وشامل	جزئي ومحدود
العينة	تختار بالتوزيع العشوائي الكامل	تُختار من المجموعات المتاحة
البيئة	بيئة اصطناعية أو خاضعة للتحكم	بيئة طبيعية أو أقل تحكّماً
الدقة	دقة عالية	دقة أقل نسبياً
التطبيق	في المجالات التي تتطلب ضبطاً صارماً	في الحالات العملية أو الطبيعية

الجدول رقم02: من إعداد الباحث.

5-6 منهج تحليل المضمون

هو أسلوب بحث من أجل الوصف الموضوعي والمنتظم والكمي للمتحوى الظاهري للإتصال، يُستخدم في البحث العلمي لدراسة وتحليل النصوص، الخطابات، أو وسائل الإعلام لفهم معانيها، وتحديد أنماطها، واستخلاص النتائج منها. يُركز هذا المنهج على تفسير المحتوى الظاهر والضمني للمواد، مثل النصوص المكتوبة، الصوتيات، الصور، أو الفيديوهات.

كما يُعرّف على أنه عملية منظمة تهدف إلى تحليل المحتوى بشكل منهجي وموضوعي للكشف عن الرسائل، الأفكار، أو الاتجاهات الموجودة في المادة المدروسة.

خصائص منهج تحليل المضمون:

يتميّز منهج تحليل المضمون بجملة من الخصائص وهي على النحو التّالي:

تعتبر خاصية المرونة من بين أبرز الخصائص التي يتميّز بها هذا المنهج العلمي، إذ يمكن تطبيقه على مجموعة واسعة من المواد مثل المقالات، الخطابات، الكتب، البرامج الإعلامية، ووسائل التواصل الاجتماعي. وهذا التنوع في مجالات التطبيق يجعله مناسباً لدراسة مختلف أنواع المحتوى دون التقيد بشكل واحد من البيانات.

كما يُعرف بالتعددية في أساليب التحليل، حيث يجمع بين التحليل الكمي والتحليل النوعي. فالتحليل الكمي يعتمد على إحصاء تكرار الكلمات أو العبارات أو المفاهيم، بينما يهتم التحليل النوعي بتفسير المعاني والأفكار والرسائل الضمنية داخل النصوص، مما يوفر فهماً أكثر شمولاً للمضمون.

إضافة إلى كونه يتميز بالشمولية، إذ لا يقتصر على المحتوى الظاهر فقط، بل يمتد ليشمل المعاني الضمنية والرسائل غير المباشرة. وهذا ما يسمح بفهم أعمق لما تحمله النصوص من دلالات فكرية أو سياسية أو اجتماعية.

ويُعرف أيضاً بدقته العالية، حيث يتطلب إجراءات منهجية واضحة في اختيار العينة، وتصنيف البيانات، وتحليلها. وتهدف هذه الدقة إلى ضمان الموضوعية وتقليل التحيّز، مما يجعل النتائج أكثر موثوقية وقابلة للاعتماد العلمي.

أهداف منهج تحليل المضمون:

1. **فهم المعاني:**

يسعى هذا المنهج إلى فهم المعاني، وذلك من خلال الكشف عن الدلالات الظاهرة والضمنية للنصوص المختلفة، بغض النظر عن طبيعتها. فالمحلل لا يكتفي بما هو مباشر في الخطاب، بل يتعمق في استنباط المعاني الخفية التي قد تحملها الرسائل الإعلامية أو السياسية أو الفكرية.

2. تحديد الرهانات:

يهدف إلى تحديد الرهانات والاتجاهات، حيث يعمل على رصد الموضوعات المتكررة داخل المحتوى، وتحليل الاتجاهات العامة التي يعكسها النص. وهذا يساعد على فهم القضايا التي يتم التركيز عليها وكيفية تناولها عبر الزمن أو عبر وسائل مختلفة.

3. استخلاص الرسائل:

يُستخدم هذا المنهج في استخلاص الرسائل الأساسية التي يسعى المحتوى إلى إيصالها للجمهور. فكل نص اتصالي يحمل أهدافاً أو رسائل معينة، ويُساعد تحليل المضمون في الكشف عنها بشكل علمي ومنظم، سواء كانت رسائل سياسية أو اجتماعية أو إعلامية.

4. تقييم التأثير:

يساهم **في تقييم التأثير**، من خلال دراسة مدى تأثير المحتوى على الفئات المستهدفة. ويُعنى هذا الجانب بقياس كيفية استجابة الجمهور للرسائل الاتصالية، وفهم انعكاساتها على الاتجاهات أو السلوكيات أو الآراء، مما يجعل هذا المنهج أداة مهمة في بحوث الإعلام والاتصال.

خطوات منهج تحليل المضمون:

يُطبَّق منهج تحليل المضمون وفق خطوات علمية متسلسلة ومنظمة، تهدف إلى تحويل المحتوى الاتصالي إلى بيانات قابلة للتحليل والتفسير.

1. تحديد المشكلة وأهداف الدراسة:

تبدأ عملية التحليل بتحديد الإشكالية البحثية بشكل دقيق، وصياغة الأسئلة التي يسعى الباحث للإجابة عنها. كما يتم تحديد الهدف من الدراسة، سواء كان فهم ظاهرة إعلامية، أو تحليل خطاب سياسي، أو دراسة اتجاهات معينة داخل المحتوى.

2. اختيار المواد المدروسة:

في هذه المرحلة يتم تحديد نوع المحتوى الذي سيتم تحليله، سواء كان نصوصاً مكتوبة، أو مقاطع فيديو، أو خطباً، أو مواد إعلامية أخرى. كما يقوم الباحث باختيار عينة تمثل المجتمع أو الظاهرة المدروسة بشكل علمي، لضمان دقة النتائج وقابليتها للتفسير.

3. تصنيف البيانات:

بعد جمع المواد، يتم تنظيم المحتوى وتصنيفه إلى فئات أو وحدات تحليلية محددة مثل الكلمات، المفاهيم، المواضيع، أو الرموز. ويساعد هذا التصنيف على تسهيل عملية التحليل وفهم البنية الداخلية للمضمون.

4. وضع معايير التحليل:

يقوم الباحث في هذه المرحلة بتحديد الأسس والقواعد التي سيتم الاعتماد عليها في تحليل المحتوى، مثل التكرار، أو الدلالات المعنوية، أو الاتجاهات العامة. وتُعتبر هذه المعايير ضرورية لضمان الموضوعية والدقة في النتائج.

5. تحليل البيانات:

يتم تحليل المحتوى باستخدام أساليب كمية تعتمد على العدّ والإحصاء، مثل تكرار الكلمات أو الموضوعات، أو أساليب نوعية تركز على تفسير المعاني والأفكار والرسائل الضمنية داخل النص.

6. تفسير النتائج:

بعد التحليل، يقوم الباحث بتفسير النتائج وربطها بأسئلة البحث وأهداف الدراسة، بهدف فهم الدلالات التي يحملها المحتوى، واستخلاص الاستنتاجات العلمية المناسبة.

7. كتابة التقرير:

تُختتم العملية بكتابة تقرير علمي شامل يعرض جميع مراحل البحث، من الإجراءات المتبعة إلى النتائج النهائية، مع تقديم تحليل منظم واستنتاجات واضحة تساعد على فهم الظاهرة المدروسة.

أنواع تحليل المضمون:

ينقسم تحليل المضمون إلى نوعين أساسيين، يختلف كل واحد منهما في زاوية المعالجة وطريقة فهم المحتوى، لكنهما يتكاملان في تقديم صورة شاملة عن المادة المدروسة.

1. التحليل الكمي:

يركّز هذا النوع على الجانب الإحصائي في تحليل المحتوى، حيث يعتمد على قياس تكرار الكلمات أو العبارات أو الموضوعات داخل النصوص. ويهدف إلى تحويل المحتوى إلى أرقام وبيانات قابلة للقياس، مما يساعد على تحديد الاتجاهات السائدة والمواضيع الأكثر حضوراً بشكل موضوعي ودقيق، بعيداً عن التفسيرات الذاتية.

2. التحليل النوعي:

يهتم هذا النوع بفهم المعاني والسياقات التي يحملها المحتوى، حيث لا يقتصر على العدّ أو التكرار، بل يسعى إلى تفسير الرسائل الخفية والدلالات العميقة داخل النصوص. ويُستخدم لفهم الأبعاد الفكرية أو السياسية أو الاجتماعية التي لا تظهر بشكل مباشر، مما يمنح التحليل عمقاً تفسيرياً أكبر.

مزايا منهج تحليل المضمون:

1. **مرونة التطبيق:** يمكن استخدامه في مختلف المجالات (الإعلام، التعليم، السياسة).

2. **إبراز المعاني الضمنية:** يساعد في الكشف عن الرسائل التي قد تكون غير واضحة.

3. **توفير رؤى شاملة:** يتيح فهماً معمقاً للاتجاهات الثقافية والاجتماعية.

عيوب منهج تحليل المضمون:

1. **احتمال التحيز:** قد تتأثر النتائج بوجهة نظر الباحث.

2. **تفسير غير دقيق:** قد تكون النتائج غامضة إذا لم تُطبق المنهجية بشكل صحيح.

3. **الوقت والجهد:** يتطلب وقتًا طويلاً عند تحليل كميات كبيرة من البيانات.

أهمية منهج تحليل المضمون:

- يساعد في الكشف عن الرسائل المباشرة والمخفية.
- يُساهم في تقييم تأثير وسائل الإعلام والخطابات.

- يُمكن من دراسة التغيرات الثقافية والاجتماعية عبر الزمن.

المحور الخامس: خطوات البحث العلمي

يقصد بخطوات البحث العلمي، تلك المراحل التي يقوم بها الباحث في إعداد بحثه، وتجمع بين العمليات العقلية (كاختيار المنهج المناسب، وصياغة الفروض العلمية) وبين الجهود الامبريقية (كالنزول للميدان واستقصاء الحقائق الميدانية).

وتتحدّد جودة البحث العلمي ويبلغ غايته وأهدافه، بالقدر الذي يلتزم فيه الباحث بهذه المراحل العلمية، ونظراً للأهمية التي تكتسيها هذه الخطوات، أشيع القول في العلوم الاجتماعية والإنسانية أن هذا الحقل العلمي يهتم بمنهجيته أكثر من النتائج.

5-1 تحديد المشكلة البحثية

إن صياغة مشكلة البحث تمثّل مرحلة انطلاق مسعى البحث ذاته، بقصد بها صياغة السؤال الأساسي الذي يسعى البحث للإجابة عنه، بحيث تمثل هذه الخطوة الأساس الذي يبنى عليه البحث كله. وترتكز هذه العملية على الخطوات التالية:

- **اختيار الموضوع** : اختيار مجال أو قضية تشكل إشكالية تحتاج إلى تفسير أو تحليل.
- **تحديد نطاق البحث** : تضييق المجال ليصبح محددًا، مع التركيز على جزء محدد يمكن معالجته.
- **صياغة المشكلة** : صياغة السؤال البحثي بشكل واضح ودقيق، بحيث يجب أن يكون السؤال قابلاً للبحث وليس عامًا جدًا.

- **الجدوى** : التأكد من توفر الموارد والإمكانيات اللازمة لمعالجة المشكلة.

مثال عن المشكلة البحثية في بحوث العلوم السياسية:

- **المشكلة:** "لماذا تنخفض نسبة المشاركة في الانتخابات في نطاق مكانية معينة وتختلف في أخرى؟"
- **سؤال بحثي:** "ما هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على نسبة المشاركة في الانتخابات؟"

5-2 صياغة الفروض العلمية

هي إجابة مقترحة لسؤال البحث، كما تعتبر توقعات أو إجابات مبدئية للسؤال البحثي يتم اختبارها خلال البحث، تربط بين المتغيرات وتوضح العلاقة المتوقعة بينها. أو هي محاولة تفسير تسعى أن تكون واقعية بعيدة عن مستويات التفسير القائمة على الحس المشترك والأفكار العامية.

وتمر عملية صياغة الفروض العملية في العلوم السياسية بالخطوات التالية:

- **تحديد المتغيرات** : تحديد المتغيرات المستقلة (المؤثرة) والمتغيرات التابعة (المتأثرة).
- **صياغة الفرضية** : كتابة الفرضية بطريقة يمكن قياسها أو اختبارها بحيث تكون غالبًا بصيغة "كُلّما... كلّما" "إذا.. فإن".
- **التأكد من قابلية الاختبار** : التأكد من أن الفرضية يمكن التحقق منها بالطرق العلمية وغير مُكلّفة من الناحية المادية أو الجهد والوقت (احترام إمكانات الباحث).

أمثلة عن فروض علمية في علم السياسة:

- **الفرضية:** "كلّما ارتفع مستوى التعليم كُلّما ارتفعت نسبة المشاركة في الانتخابات".
- **العلاقة:** التعليم (متغير مستقل) يؤثر على نسبة المشاركة (متغير تابع).

5-3 تحديد المفاهيم والتعاريف

يُقصدُ به توضيح المعاني الدقيقة للمفاهيم المستخدمة في البحث لضمان فهمها بشكل موحد من قبل الجميع، والمفهوم عبار عن مجموعة متجانسة من الأشياء، وهو عبارة عن تجريد للواقع يسمح لنا بأن نعبر عن هذا الواقع من خلاله، فالمفاهيم هي رموز نعبر بها عن أفكار أو ظواهر تجمعها خصائص مُشتركة، والمفاهيم ليست هي الظواهر ذاتها ولكنها هي التصورات والتجريدات لأوصاف تلك الظواهر وخصائصها المشتركة.

وهذه المفاهيم مصدرها موضوع الدراسة أو الظاهرة المراد دراستها، وترافق المفاهيم الباحث في كافة أطوار بحثه، بحيث يستعين بها في صياغة مشكلته البحثية، وكذا في إعداد الفرضية وصياغتها، وبناء الإشكالية، كما ترافق الباحث أيضا في تصميم الاستبيان أو المقابلة أو أي أدات جمع المعلومات اعتمدها، باعتبار أن تلك المفاهيم هي التي سيقو بتفكيكها إلى مؤشّرات وقرائن ويضعها كأسئلة للمبحوثين ويجمع المعلومات حولها، لتعطيه في الأخير دلالات وتفسيرات للعلاقات بينها.

وبالتالي فللمفاهيم أهمية كبرى، تقف مسألة تحديدها وضبطها على نجاح البحث من عدمه، وتمرّ عملية تحديد المفاهيم والتعارف بمراحل أهمّها:

- **تحديد المفاهيم الأساسية** : اختيار المصطلحات الرئيسية المتعلقة بالمشكلة البحثية.
- **التعريف اللغوي** : تقديم تعريف تقليدي للمفهوم كما هو متداول في القواميس.

- **التعريف الاصطلاحي:** وهي التعاريف المقدمة من لدن الجماعة العلمية.
- **التعريف الإجرائي** : تحديد كيفية قياس المفهوم أو استخدامه في البحث، أي إخراجه من الطبيعة التجريدية (التعريف الاصطلاحي)، إلا مؤشرات وقرائن يستطيع الباحث جمع البيانات والمعلومات حولها.

أمثلة عن تحديد المفاهيم والتعاريف في العلوم السياسية:

مفهوم "**نسبة المشاركة**": أ- **تعريف لغوي:** النسبة المئوية للأفراد الذين شاركوا في حدث معين. ب- **التعريف الاصطلاحي:** نشاط يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي. ج- **تعريف إجرائي** : عدد المصوتين في الانتخابات مقسوما على إجمالي المؤهلين للتصويت.

5-4 جمع البيانات

هي مجموعة الحقائق والقياسات والمشاهدات التي تكون على شكل أرقام وحروف ورموز وأشكال خاصة ونصوص، تختصّ بفكرة وموضوع معيّن، والبيانات لا تكون لها معنى إلا بعد معالجتها واستخدامها بعد تجميعها، فهي عبارة عن مدخلات وهي كالمادة الخام عند الحصول عليها، وهنا يكمن الفرق بينها وبين المعلومات.

كما أنها عملية الحصول على المعلومات والحقائق المتعلقة بالمشكلة البحثية بهدف تحليلها والوصول إلى استنتاجات، وتكتسي هذه العملية أهمية بالغة في أطوار البحث، بحيث يترتّب عليها نجاح العملية بأكملها، كون أن نجاح الباحث في الوصول إلى المعلومات والبيانات، ونجاحه في اخيار الأدات العلمية الصحيحة في الوصول إلى تلك المعطيات سواء الكمية أو الكيفية يؤدي بالضرورة إلى نجاح البحث في الوصول إلى أهداف.

وتمرّ عملية جمع المعطيات والبيانات بالخطوات التالية:

- **اختيار طريقة جمع البيانات:** سواء كانت ميدانية أو مكتبية.
- **تصميم الأدوات** : تصميم الاستبيانات أو دليل المقابلة أو طرق الملاحظة.
- **اختيار العينة** : تحديد الأشخاص أو الجهات التي ستُجمع منها البيانات.
- **جمع البيانات فعليًا** : تنفيذ الخطة باستخدام الأدوات المناسبة.
- **ضمان الجودة** : التحقق من صحة البيانات ودقتها.

أمثلة عن جمع المعطيات والبيانات في العلوم السياسية:

- في دراسة حول "العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية":
  - البيانات الميدانية (الامبريقية) : إجراء استبيان لقياس مدى تأثير مستوى التعليم، أو المستوى المعيشي، العامل النفسي وغيرها، على المشاركة السياسية.
  - البيانات المكتبية : مراجعة الأدبيات الدراسية، وهي كل ما كُتب حول موضوع الدراسة.

المحور السادس: العينات وكيفيات اختيارها في البحوث السياسية

العينات جزء أساسي في البحوث السياسية، حيث تمثل وسيلة فعالة لدراسة الظواهر دون الحاجة لدراسة كل الأفراد أو الحالات المرتبطة بها، بحيث سيتم التطرّق من خلال هذا العنصر إلى تعريف العينة، أنواعهان وأساليب إختيارها.

6-1 مفهوم العينة

العينة هي جزء صغير ومحدد من المجتمع البحثي يتم اختياره لتمثيل هذا المجتمع بشكل صحيح ودقيق بهدف دراسة خصائصه واستخلاص النتائج العامة. لذلك فإن العينة تكتسي أهمية بالغة في بحوث العلوم السياسية كونها تقلل من التكلفة والوقت مقارنة بدراسة المجتمع بالكامل، كما تتيح إجراء البحث في حالات يصعب فيها الوصول لجميع أفراد المجتمع، إلى جانب تسهل تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية.

ويجب على الباحث في اختياره للعينة مراعاة الجوانب المرتبطة بمسألة **تمثيلية** بحيث يجب أن تمثل خصائص المجتمع البحثي بشكل عادل، وأن تكون كافية الحجم، بحيث يجب أن تكون كبيرة بما يكفي للحصول على نتائج موثوقة، فضلا على وجود أن تكون مختارة بطريقة موضوعية، بما يعنيه من تجنب الانحياز في الاختيار.

7-2 أنواع العينات

تقسّم العينات بشكل عام إلى نوعين، احتمالية وغير إحتمالية:

7-2-1: العينات الاحتمالي :(Probability Sampling)

تعتمد على مبدأ الاحتمالية، حيث يكون لكل فرد في المجتمع فرصة معروفة ومحددة ليتم اختياره، وتتنوع إلى:

- **العينة العشوائية البسيطة:** وتعتمد على مبدأ الاختيار العشوائي للمفردات بحيث يكون لجميع عناصر المجتمع لأن يكون في العينة المختارة، بمعنى آخر احتمال ظهور كل عنصر في العينة يكون متساوياً، وهو ما يجسد صفة العينة الممثلة للمجتمع. بحيث يتم اختيار الأفراد بشكل عشوائي تمامًا، وكل فرد في المجتمع لديه فرصة متساوية للاختيار.

مثال: اختيار أسماء من قاعدة بيانات الناخبين باستخدام نظام آلي ويكون بشكل عشوائي.

- **العينة العشوائية الطبقية:** تعد العينة الطبقية أكثر كفاءة من العينة البسيطة، وهي ضرورية عندما يرغب الباحث في دراسة خصائص أجزاء من المجتمع، وهي تلائم المجتمعات كبيرة الحجم غير المتجانسة، ويُقسم المجتمع إلى طبقات (Strata) بناءً على خصائص معينة (مثل الجنس أو الفئة العمرية). بحيث يتم أخذ عينة من كل طبقة بما يتناسب مع حجمها في المجتمع.

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
نائب رئيس قسم العلوم السياسية
كلية الحقوق و العلوم السياسية

مثال: تقسيم مجتمع البحث إلى طبقات، مثلا حسب المستوى التعليمي واختيار نسبة معينة من كل طبقة.

-**العينة العنقودية:(Cluster Sampling)** : تعتمد على تقسيم مجتمع الدراسة إلى مجموعات (عناقيد) وفقاً لخاصية معينة كما هو الحال في العينة الطبقية، ثم نختار عشوائياً ضمن كل مجموعة مجموعة جزئية، ثم من المجموعات الجزئية نختار عشوائياً مجموعات جزئية أخرى، وهكذا إلى غاية الوصول إلى وحدات المعيانة المحددة، ونشير إلى أن هذا النوع من العينات لا يشترط توفّر إطار معاينة مفصل مثل ما هو الحال بالنسبة للعينات العشوائية السابقة، وإنما يمكن تطبيقها في حالة توفّر إطار معاينة عام.

مثال: اختيار دوائر انتخابية محددة كعينة لتمثيل الناخبين في دولة معينة.

-**العينة المنتظمة(Systematic Sampling)** : يقوم الباحث بترقيم أفراد المجتمع الأصلي ترقيماً متسلسلاً (تصاعدي أو تنازلي)، وبعد ذلك يقوم بالاختيار الأول من أي رقم بطريقة عشوائية، ثم بقية الأفراد يتم اختيارهم بمسافة عدد معين، مثال: الفرد 05، الفرد رقم 10، الفرد رقم 15.. وهكذا حتى يصل الباحث للعدد المطلوب من أفرد العينة.

مثال: اختيار كل عاشر شخص في قائمة الناخبين.

7-2-2 العينات غير الاحتمالية:(Non-Probability Sampling)

تعتمد على قرارات الباحث أو معايير أخرى، ولا يمكن حساب احتمالية اختيار الأفراد، وتتنوّع إلى:

-**العينة العرضية:(Convenience Sampling)** : يتم اختيار الأفراد الذين يسهل الوصول إليهم، ويتم اختيارها بالصّدفة، ويلجأ إلى هذا النوع من المعاينة عندما لا يكون أمام الباحث أي خيار (هدم القدرة على حماية مجتمع البحث أو عدم القدرة على اختيار العناصر بطريقة عشوائية).

مثال : إجراء مقابلات مع مجموعة من الأشخاص في ميدان عام.

-**العينة القصديّة (الهادفة):(Purposive Sampling)** : يتم اختيار الأفراد بناءً على معايير محددة تناسب أهداف البحث، الغرض منها الحصول على معلومات من شريحة محدّدة قادرة على توفير المعلومات، إما لسبب موقعهم، أو لأن المعايير التي وضعها الباحث تتوفر فيهم، حيث يتم اختيار وحدات العينة بناء على الخبرات في الموضوع الذي يدرس.

مثال : اختيار فاعلين يشغلون مناصب رسمية لدراسة وجهات نظرهم حول قضايا معينة.

-**عينة الحصص:(Quota Sampling)** : تُحدد الحصص بناءً على خصائص معينة (مثل الجنس أو العمر)، ويتم اختيار الأفراد لتحقيق هذه الحصص.

مثال : تحديد 50% من العينة كنساء و50% كرجال.

-عينة كرة الثلج:(Snowball Sampling) : تبدأ بمجموعة صغيرة من الأفراد، ثم يتم توجيه الباحث لأفراد آخرين من قبل المشاركين. وتسمّى أحياناً بعينة الشبكة أو عينة السلسلة، والأسلوب المستخدم هنا في الحصول على العينة، هو مقابلة عدد قليل من الأشخاص وبعد انتهاء المقابلة يطلب من كل شخص ذكر أسماء أشخاص آخرين لديهم نفس الخصائص المبحوث عليها، وهكذا حتى الوصول إلى حجم العينة المحدد من طرف الباحث.

مثال: دراسة شبكات النشطاء السياسيين.

المحور السّابع: أدوات جمع البيانات

يقصد بها طبيعة الوسائط العلمية التي يعتمد عليها الباحث للوصول إلى مصادر البيانات والمعطيات والمعلومات التي تخدم بحثه، وتختلف هذه الأدوات والوسائط العلمية باختلاف نوع وطبيعة البحث والمنهجيته (كمي أو كيفي) وحسب طبيعة الظاهرة محل الدراسة.

7-1 الملاحظة

هي وسيلة منهجية تُستخدم لجمع البيانات والمعلومات عن طريق مراقبة وتحليل سلوك الأفراد أو الظواهر في بيئتهم الطبيعية دون التدخل المباشر، وعادة ما تكون الخطوة الأولى التي قد يبدأ بها الباحث بحثه ومن ثم يستمر في متابعة تطورات الظاهرة أو القضية أو المشكلة موضوع البحث، وتُعتبر الملاحظة أداة مهمة في الأبحاث العلمية، وخاصة في المجالات الاجتماعية والإنسانية، حيث تتيح للباحث فهم الظواهر كما تحدث في الواقع، وتوفر بيانات نوعية أو كمية قد يصعب الحصول عليها بطرق أخرى.

أنواع الملاحظة في البحث العلمي:

1. الملاحظة المباشرة:

يقوم الباحث بمراقبة الظاهرة أو السلوك بشكل مباشر أثناء حدوثه دون التفاعل مع المشاركين، وتُستخدم عادة في الأبحاث الميدانية حيث يراقب الباحث الظواهر في بيئتها الطبيعية.

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس * كلية الحقوق والعلوم السياسية * نائب رئيس قسم العلوم السياسية

2. الملاحظة غير المباشرة:

يعتمد هذا النمط على جمع البيانات من ملاحظات سابقة أو مصادر أخرى مثل التسجيلات الصوتية أو المرئية، الوثائق، أو حتى التقارير المكتوبة.

3. الملاحظة بالمشاركة:

في هذا النوع، يشارك الباحث بفاعلية في البيئة التي يدرسها أو في الأنشطة التي يراقبها، مما يسمح له بالتفاعل مع المشاركين وجمع البيانات من داخل الظاهرة. ومثاله: إذا كان الباحث يدرس مجتمعاً معيناً، فقد يعيش معهم فترة معينة لفهم عاداتهم وتقاليدهم بشكل أعمق، على سبيل المثال: البحوث المرتبطة بالتسيير الإداري، فيقوم الباحث بالملاحظة المباشرة لمجتمع البحث (وحدة التحليل) ويقوم بتدين ملاحظاته على شكل بيانات تخدم مسار بحثه.

4. الملاحظة بدون مشاركة:

يكون الباحث مراقباً غير مشارك، أي أنه لا يتدخل في سير الأنشطة أو الأحداث بل يراقب فقط من الخارج.

5. الملاحظة المنظمة (المقننة):

تعتمد على هيكل محدد مسبقاً حيث يحدد الباحث ما يجب ملاحظته وكيفية تسجيل البيانات، وعادةً ما تُستخدم استمارات أو قوائم مراقبة لضبط العملية. وتخضع لمؤشّرات علمية سواء كان ذلك بالنسبة إلى الباحث أو بالنسبة إلى الأفراد الملاحظين أو بالنسبة على المواقف التي تجري فيها الملاحظة. وتُستخدم هذه الملاحظة لجمع بيانات يمكن تحليلها إحصائياً.

6. الملاحظة غير المنظمة (المفتوحة):

تُستخدم عادة لجمع بيانات أكثر مرونة، في هذا النوع، لا توجد خطة ثابتة مسبقة، ويقوم الباحث بمراقبة الظواهر بشكل شامل وتسجيل الملاحظات كما تحدث.

خطوات إجراء الملاحظة في البحث العلمي:

تقوم تقنية الملاحظة على مجموعة من الخطوات وهي على النحو التالي:

1. تحديد الهدف من الملاحظة:

- يحدد الباحث ما يريد ملاحظته ولماذا. يجب أن يكون الهدف واضحاً ومتعلقاً بموضوع البحث.

2. اختيار العينة أو الظاهرة:

- يختار الباحث المكان، الأشخاص، أو الظواهر التي سيقوم بمراقبتها، وقد تكون العينة مختارة عشوائياً أو بناءً على معايير محددة.

3. تحديد طريقة الملاحظة:

- يختار الباحث نوع الملاحظة التي تناسب البحث (مباشرة، غير مباشرة، بالمشاركة، بدون مشاركة).

4. تسجيل البيانات:

- أثناء الملاحظة، يقوم الباحث بتدوين أو تسجيل ما يلاحظه باستخدام أدوات مثل التسجيلات الصوتية أو المرئية، الملاحظات المكتوبة، أو قوائم المراقبة.

5. تحليل البيانات:

- بعد انتهاء الملاحظة، يقوم الباحث بتحليل البيانات التي تم جمعها لاستخلاص النتائج. قد يكون التحليل كيفياً (وصفياً) أو كمياً حسب نوع البحث.

6. استخلاص النتائج:

- بناءً على التحليل، يحدد الباحث النتائج التي تساعده في الإجابة على سؤال البحث.

أهمية الملاحظة في البحث العلمي:

1. فهم سلوك الأفراد، بحيث تُعتبر الملاحظة وسيلة فعالة لدراسة سلوك الأفراد في بيئتهم الطبيعية دون تدخل، مما يعزز الفهم الواقعي للسلوك.

2. جمع البيانات في الوقت الحقيقي، كونها تتيح الملاحظة للباحث جمع البيانات أثناء حدوث الظاهرة، مما يعطيه فرصة لمراقبة التفاصيل الدقيقة.

3. مرونة الأداة كون أن الملاحظة أداة مرنة يمكن استخدامها في العديد من السياقات البحثية والمجالات، مثل الدراسات الاجتماعية، الأنثروبولوجية، النفسية، والسلوكية.

4. تحصيل معلومات يصعب الوصول إليها، بحيث في بعض الحالات، قد تكون الملاحظة الطريقة الوحيدة للوصول إلى المعلومات المطلوبة، خاصة إذا كان المشاركون غير قادرين أو غير راغبين في التعبير عن سلوكياتهم أو أفكارهم بشكل مباشر.

مزايا الملاحظة في البحث العلمي:

تعتبر الملاحظة من أهم تقنيات جمع البيانات في البحث العلمي، خاصة في الدراسات الاجتماعية والسلوكية، لما توفره من معطيات مباشرة وواقعية حول الظواهر المدروسة.

1/ تقديم بيانات واقعية ودقيقة عن السلوك

تتميّز الملاحظة بأنها تتيح للباحث الحصول على معلومات حقيقية عن السلوكيات أو الظواهر كما تحدث فعلياً في الواقع، دون الاعتماد على أقوال أو روايات غير مباشرة. وهذا ما يجعل البيانات أكثر صدقاً وموضوعية، لأنها ناتجة عن متابعة مباشرة للحدث في سياقه الطبيعي.

2/ عدم الحاجة إلى عدد كبير من الأفراد

من مزايا الملاحظة أنها لا تتطلب عينات كبيرة من الأفراد كما هو الحال في بعض المناهج الأخرى. إذ يمكن للباحث أن يدرس مجموعة محدودة أو حتى حالة واحدة فقط، ومع ذلك يحصل على معلومات غنية وعميقة حول الظاهرة المدروسة.

3/ ملاحظة الحادث أثناء وقوعه

تمكّن الملاحظة الباحث من متابعة الظاهرة في لحظة حدوثها، مما يسمح بتسجيل تفاصيل دقيقة قد لا يمكن تذكرها لاحقاً أو نقلها بشكل كامل عبر وسائل أخرى. وهذا يعزز من دقة الفهم ويقلل من احتمالية فقدان المعلومات المهمة.

4/ التركيز على الحاضر بدل الماضي

تركّز تقنية الملاحظة على دراسة الظواهر في الوقت الراهن، أي في "الحاضر"، ولا تعتمد على إعادة بناء أحداث سابقة كما هو الحال في بعض المناهج الأخرى. وهذا يجعلها مناسبة لدراسة السلوكيات الحالية وفهمها بشكل مباشر وفوري داخل سياقها الطبيعي.

عيوب الملاحظة في البحث العلمي:

1. **التحيز**: قد يتأثر الباحث بما يلاحظه بناءً على توقعاته أو معتقداته الشخصية، مما قد يؤثر على موضوعية البيانات.

2. **صعوبة التعميم**: قد تكون الملاحظات مستندة إلى سياقات محددة أو عينات صغيرة، مما يصعب تعميم النتائج على مجموعة أوسع.

3. **التأثير على السلوك**: في بعض الحالات، يمكن أن يؤثر وجود الباحث كمراقب على سلوك المشاركين، حيث قد يتصرفون بشكل مختلف عندما يدركون أنهم تحت المراقبة.

4. **استغراق الوقت**: تتطلب الملاحظة جمع البيانات على مدى فترة طويلة، مما يستغرق وقتاً وجهداً كبيرين.

استخدامات تقنية الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من بين التقنيات التي يتم توظيفها في مختلف الحقول المعرفية، لاسيما:

- **البحوث الاجتماعية والأنثروبولوجية:** تُستخدم الملاحظة لدراسة العادات والتقاليد والتفاعلات الاجتماعية.

- البحوث السياسية: تستخدم في ملاحظة سلوك الفاعلين السياسيين.

-البحوث الإدارية: تستخدم مثلا في ملاحظة دور التحفيز في أداء الموظّفين.

- البحوث النفسية: تُستخدم لمراقبة التفاعلات النفسية والسلوكية بين الأفراد أو ضمن مجموعات.

7-2 المقابلة

هي واحدة من الأدوات المنهجية المستخدمة لجمع البيانات والمعلومات من الأفراد بشكل مباشر، بحيث يتم في هذه التقنية، إجراء محادثة منظمة أو شبه منظمة مع شخص أو مجموعة من الأشخاص للحصول على معلومات تفصيلية تتعلق بموضوع البحث. ويمكن أن تكون المقابلة شخصية (وجهاً لوجه) أو عبر وسائل الاتصال الأخرى مثل الهاتف أو الفيديو. بمعنى أنها عملية تفاعلية بين المقابل والمستجيب حيث يدرك كل منهما الآخر عن طريق المظهر، وتعبيرات الوجه وطبيعة الأسئلة.

أنواع المقابلة في البحث العلمي:

تنقسم إلى الأنماط التالية:

1. المقابلة المنظمة (المقننة):

وتعتمد على أسئلة مُعدة مسبقاً يتم طرحها على جميع المشاركين بنفس الطريقة والتسلسل، بحيث تكون الإجابات محددة وتوجه الباحث نحو نتائج قابلة للمقارنة والتحليل. إذ تُستخدم هذه الطريقة عندما يكون الهدف الحصول على بيانات يمكن تنظيمها وتحليلها بطريقة إحصائية.

2. المقابلة شبه المنظمة (شبه المقننة):

تحتوي على أسئلة معدة مسبقاً ولكنها تتيح مجالاً للمرونة في الحوار، بحيث يمكن للباحث طرح أسئلة إضافية على المبحوثين بناءً على الإجابات التي يتلقاها، وتهدف إلى جمع بيانات أكثر عمقاً وثراءً حول مواضيع البحث.

3. المقابلة غير المنظمة (المفتوحة):

وتكون بدون أسئلة محددة مسبقاً، حيث يفتح الباحث المجال للمشارك للتحدث بحرية عن موضوع البحث، كما تتيح للباحث استكشاف جوانب مختلفة من الموضوع بناءً على اتجاه الحوار، وتُستخدم بشكل كبير في الدراسات الاستكشافية والكيفيّة.

4. المقابلة الجماعية (مجموعات التركيز):

يتم فيها إجراء مقابلة مع مجموعة من الأشخاص في نفس الوقت، ويتم توجيه النقاش حول موضوع معين، بحيث تُستخدم للحصول على بيانات متنوعة من مجموعة من الأفراد في سياق تفاعلي.

خطوات إعداد المقابلة في البحث العلمي:

كغيرها من تقنيات جمع المعلومات، تقوم المقابلة على خطوات مضبوطة تكون على النحو التالي:

1. **تحديد الهدف من المقابلة:** يجب على الباحث تحديد الأهداف التي يريد تحقيقها من المقابلة والمعلومات التي يسعى للحصول عليها.

2. **تصميم الأسئلة:** يجب صياغة الأسئلة بطريقة واضحة ومباشرة ومناسبة لأهداف البحث، بحيث تعتبر الفرضيات التي وضعها الباحث ي المصدر الأساسي لأسئلة المقابلة، باعتبار أن هدف الباحث هو قياس صحة أو نفي إفتراضاته، مع إمكانية أن تكون الأسئلة مفتوحة أو مغلقة حسب نوع المقابلة.

3. **اختيار المشاركين:** يتم اختيار المشاركين على حسب موضوع البحث، وبما يخدم أهداف، بحيث يجب أن يكونوا ذوي علاقة بالموضوع أو يمثلون العينة التي يسعى الباحث لدراستها، وأهم شرط أن يكونوا ممثلين لمجتمع البحث.

4. **التواصل مع المشاركين:**

يجب على الباحث التواصل مع المشاركين لتحديد موعد المقابلة وشرح الهدف منها، وتقديم أي معلومات ضرورية حول الإجراءات، ويتم التواصل بالطريق الرسمية التي توحي برغبة الباحث الصريحة في إعتماد مخرجات المقابلة مع المبحوث كبيانات رسمية تخدم بحثه.

5. إجراء المقابلة:

خلال المقابلة، يقوم الباحث بطرح الأسئلة وتسجيل الإجابات باستخدام أدوات مثل التسجيل الصوتي أو تدوين الملاحظات، وتوجد العديد من التقنيات التي تجعل ميزان القوى بين الباحث والمبحوث غير متأرجحة أو بتعبير آخر التحكم في سير المقابلة دون أن يكون للمبحوث القدرة في توجيه مجريات المقابلة، حتى تبقى دائما في مسار هدف البحث.

6. تحليل البيانات:

بعد إجراء المقابلة، يتم تحليل البيانات التي تم جمعها لاستخلاص النتائج، بالتقنيات المختلفة المعمول بها في مجال البحث العلمي.

أهمية المقابلة في البحث العلمي:

تتميز المقابلة بالعديد من الإيجابيات والتي تأتي في مقدمتها:

1. **جمع بيانات نوعية عميقة:** تتيح المقابلة للباحث الحصول على معلومات نوعية (كيفيّة) معمقة تعكس وجهات نظر المشاركين وتفسيرهم للظواهر.

2. **التفاعل المباشر:** التفاعل الشخصي يتيح فرصة للاستفسار والتوضيح، مما يساعد في الحصول على إجابات أكثر دقة وتفصيلاً.

3. **مرونة الأسئلة:** المقابلات خاصة شبه المنظمة وغير المنظمة تسمح بالمرونة في طرح الأسئلة والتوسع في النقاش حول الموضوعات الهامة.

4. **استكشاف المفاهيم:** تُستخدم المقابلة لاستكشاف مفاهيم أو مواضيع معقدة تحتاج إلى فهم عميق من منظور المشاركين.

مزايا المقابلة في البحث العلمي:

تعتبر المقابلة من أهم أدوات جمع البيانات في البحث العلمي، خصوصاً في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، لأنها تتيح تفاعلاً مباشراً مع الأفراد وفهماً أعمق لآرائهم وتجاربهم.

1/ تفصيل البيانات

تتميّز المقابلة بأنها توفر بيانات غنية ومفصلة حول موضوع البحث، حيث تسمح للمشاركين بالتعبير عن آرائهم ومشاعرهم وتجاربهم بحرية أكبر. هذا العمق في الإجابات يساعد الباحث على فهم الظاهرة بشكل شامل، وليس فقط من خلال معلومات سطحية أو مختصرة.

2/ التفاعل الفوري

من أهم مزايا المقابلة أنها تتيح تفاعلاً مباشراً بين الباحث والمبحوث، مما يسمح بتوضيح الأسئلة بشكل فوري إذا كانت غير مفهومة، أو طلب توضيحات إضافية حول إجابات غير دقيقة. هذا التفاعل يساعد على تحسين جودة البيانات وتقليل الغموض أو سوء الفهم.

3/ المرونة

تتميز المقابلة، خاصة غير المنظمة أو شبه المنظمة، بقدر كبير من المرونة، حيث يمكن للباحث تعديل مسار الأسئلة وفقاً لإجابات المبحوث وتطور الحوار. هذه المرونة تسمح باكتشاف أفكار أو جوانب جديدة لم تكن متوقعة مسبقاً، مما يثري عملية البحث ويجعلها أكثر عمقاً.

جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
نائب رئيس قسم العلوم السياسية

عيوب المقابلة في البحث العلمي:

رغم أهمية المقابلة كأداة بحثية، إلا أنها تعاني من مجموعة من العيوب التي قد تؤثر على دقة النتائج أو صعوبة تطبيقها في بعض الدراسات.

1. التكلفة والوقت:

تُعتبر المقابلات من الأدوات التي تتطلب وقتاً طويلاً لإجرائها، خاصة إذا كان عدد المشاركين كبيراً أو كانت المقابلات معمّقة. كما تحتاج إلى موارد إضافية مثل التسجيل، التفريغ، والتحليل، مما يجعلها أكثر تكلفة مقارنة ببعض أدوات جمع البيانات الأخرى مثل الاستبيان.

2. التحيز:

قد تتأثر نتائج المقابلة بعوامل ذاتية، مثل طريقة طرح الأسئلة أو أسلوب تفاعل الباحث مع المشاركين. كما يمكن أن تؤثر ميول الباحث أو انطباعاته الشخصية على تفسير الإجابات، مما يؤدي إلى تحيز قد يضعف موضوعية النتائج.

3. محدودية العدد:

بسبب طبيعتها الفردية أو شبه الجماعية، يصعب إجراء المقابلات على عينات كبيرة من الأفراد. وهذا قد يحدّ من إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة بأكمله، مقارنة بأدوات أخرى مثل الاستبيانات التي تسمح بجمع بيانات من عدد أكبر بكثير من المشاركين.

3-7 الاستبيان

هي أداة منهجية تعتمد على طرح أسئلة تتصل بالاستطلاع الرأي أو بخصائص أية ظاهرة متعلّقة بنشاط اقتصادي أو اجتماعي أو فني أو ثقافي ومن مجموع الإجابات عن

الأسئلة نحصل على المعطيات الغحصائية التي نحن بصدد جمعها، وتُستخدم بشكل دقيق لجمع المعلومات من الأفراد حول موضوع معين من خلال مجموعة من الأسئلة المصممة مسبقاً، ويُعد الاستبيان واحداً من أكثر أدوات البحث شيوعاً لأنه يتيح جمع بيانات من عدد كبير من الأشخاص بطريقة فعالة من حيث الوقت والجهد، سواء كانت الأسئلة مغلقة أو مفتوحة.

أنواع الاستبيان:

تقنية الإستبيان تتنوّع إلى عدّة أنماط وهي على النحو التالي:

1. الاستبيان المغلق:

يتضمن أسئلة مغلقة تُقدم خيارات محددة للإجابة، مثل الاختيار من بين إجابات متعددة (نعم/لا، موافق/غير موافق). ويتميز هذا النوع بسهولة التحليل حيث يمكن تصنيف الإجابات وتحليلها إحصائياً.

2. الاستبيان المفتوح:

بحيث يحتوي على أسئلة مفتوحة تتيح للمشاركين التعبير بحرية عن آرائهم وأفكارهم دون قيود، ويُستخدم لجمع بيانات نوعية معمقة، ولكنه يحتاج لجهد أكبر في التحليل.

3. الاستبيان المختلط:

يجمع بين الأسئلة المغلقة والمفتوحة، حيث يمكن أن تبدأ الأسئلة بخيارات محددة مع وجود مساحة للمشاركين لإضافة تعليق أو شرح إذا لزم الأمر.

4. الاستبيان الإلكتروني:

يتم توزيعه وإدارته عبر الإنترنت باستخدام منصات مخصصة لجمع البيانات، بحيث يتميز بالوصول السريع إلى عدد كبير من المشاركين وبساطة تحليل البيانات.

مكونات الاستبيان:

1. **المقدمة:** تتضمن شرحاً موجزاً عن هدف الاستبيان، أهمية المشاركة، والتعليمات حول كيفية إكماله. يُفضل أن تحتوي على وعد بالحفاظ على السرية والخصوصية.

2. **الأسئلة:** يُصمم الاستبيان عادةً بشكل يبدأ بالأسئلة العامة ثم يتدرج إلى الأسئلة الأكثر تحديداً، بحيث تجدر الإشارة إلى أن الأسئلة يكون مصدرها الفرضية المعتمدة، والتي يتم تفكيكها إلى مؤشّرات أبعاد وقرائن، يستطيع الباحث تحويلها إلى أسئلة يجمع البينات حولها.

3. البيانات الشخصية:

عادة ما تحتوي الاستبيانات على مجموعة من الأسئلة في نهاية الاستبيان لجمع بيانات ديموغرافية عن المشاركين مثل العمر، الجنس، التعليم، والمهنة.

4. خاتمة:

يتمثّل عادة في شكر المشاركين على وقتهم والمساهمة في الدراسة.

خطوات تصميم الاستبيان في البحث العلمي:

1. **تحديد هدف الاستبيان:** يبدأ الباحث بتحديد الهدف الرئيسي من الاستبيان والبيانات التي يرغب في جمعها، ويجب أن تكون الأسئلة موجهة نحو تحقيق هذا الهدف.

2. **صياغة الأسئلة:** صياغة الأسئلة بشكل واضح ومباشر، مع تجنب الأسئلة الغامضة أو التي يمكن أن تؤدي إلى إجابات متحيزة، كما يجب أن تكون الأسئلة قصيرة ومحددة بحيث يسهل على المشارك فهمها والإجابة عليها.

3. **اختبار الاستبيان** (Pretesting): توزيع الاستبيان بشكل واسع، من المفيد اختباره على مجموعة صغيرة للتأكد من وضوح الأسئلة وإجراء التعديلات الضرورية بناءً على التغذية الاسترجاعية.

4. **توزيع الاستبيان:** توزيع الاستبيان إما بشكل مباشر (ورقي) أو عبر الإنترنت، كما تم ذكره سابقاً حسب نوع الاستبيان، ويتم التأكد من الوصول إلى عينة ممثلة من مجتمع البحث.

5. **جمع وتحليل البيانات:** بعد استلام الإجابات، يتم إدخال البيانات وتحليلها باستخدام الأدوات الإحصائية أو التحليل النوعي بناءً على طبيعة الأسئلة.

أهمية الاستبيان في البحث العلمي:

1. **جمع بيانات واسعة:** يمكن استخدام الاستبيان لجمع بيانات من عدد كبير من المشاركين في وقت قصير نسبياً.

2. **الكفاءة من حيث التكلفة:** مقارنة بالطرق الأخرى مثل المقابلات، يُعد الاستبيان وسيلة اقتصادية لجمع البيانات.

3. **تحليل البيانات الكمي والنوعي:** يمكن أن يوفر الاستبيان بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي وبيانات نوعية تعتمد على إجابات المشاركين.

4. **سهولة التوزيع:** يمكن توزيع الاستبيانات بسهولة عبر البريد الإلكتروني أو وسائل التواصل الاجتماعي أو توزيعها بشكل ورقي.

5. **إمكانية التعميم:** عندما يتم تصميم الاستبيان وتوزيعه على عينة ممثلة، يمكن تعميم النتائج على مجموعة أكبر من السكان.

مزايا تقنية الاستبيان:

1. **الفعالية من حيث التكلفة:** يتطلب الاستبيان موارد أقل مقارنة بالوسائل الأخرى مثل المقابلات الشخصية أو الملاحظة.

2. **القدرة على تغطية عينات كبيرة:** يُمكن الوصول إلى عدد كبير من المشاركين، خاصة إذا تم استخدام استبيانات إلكترونية.

3. **الخصوصية:** يمنح الاستبيان المشارك فرصة للإجابة بشكل شخصي وبدون ضغط، مما يساعد في الحصول على إجابات صادقة.

4. **المرونة:** يمكن تصميم الاستبيان ليناسب مجموعة متنوعة من المواضيع والأهداف البحثية.

عيوب تقنية الاستبيان:

1. **التأخر في إعادة الاستبيان** إلى الباحث يقلّل من تمثيل العينة لمجتمع البحث وينتج عن ذلك عدم صلاحية النتائج للتعميم.

2. **محدودية العمق:** لا يوفر الاستبيان غالباً الفرصة لاستكشاف الأفكار أو المشاعر العميقة، خاصة إذا كانت الأسئلة مغلقة، مما قد يغفل جوانب مهمة في التفسير.

3. **الاعتماد على ردود الفعل الذاتية:** قد يتأثر المشاركون بتحيزات أو ضغوط نفسية عند الإجابة، مما يؤثر على دقة البيانات.

4. **نقص في معدل الاستجابة:** قد يواجه الباحث مشكلة في الحصول على معدل استجابة مرتفع، خاصة إذا لم يكن الاستبيان جذاباً أو قصيراً.

5. **عدم التفاعل الشخصي:** مقارنة بالمقابلات، لا يتيح الاستبيان فرصة للتفاعل المباشر بين الباحث والمشارك، مما قد يقلل من فرص التوضيح أو التعمق.

6. **يتأثر المشارك في الاستبيان بطريقة وضع الأسئلة،** ويكتشف هدف الباحث فيميل إلى الإجابة التي ترضي الباحث.

خاتمة:

ختامًا، تُعد هذه المطبوعة البيداغوجية دليلاً مبسطًا وعمليًا لطلبة العلوم السياسية جذع مُشترك لفهم منهجية البحث في هذا الحقل العلمي الهام، وهي حجر الأساس لكل دراسة أكاديمية أو عملية تحليلية في هذا المجال الحيوي، إذ أن منهجية البحث ليست مجرد أداة علمية، بل هي عملية متكاملة تنير الطريق أمام الباحث ليجيب عن تساؤلات معقدة حول القضايا السياسية والاجتماعية التي تشكل واقعنا.

حاولنا من خلال هذا العمل تقديم دليل منهجي يمكّن الطلبة من فهم وتحليل الظواهر السياسية من خلال مزيج من الأدوات النظرية والتطبيقية، مما يجعل الإلمام بالمنهجية البحثية ضرورة ملحة لكل طالب وباحث. ومن خلال هذا العمل، حاولنا تقديم إطار شامل يشمل مراحل البحث الأساسية بدءًا من تحديد الفروقات الجوهرية بين البحوث الكمية والكيفية، إلى التمييز بين المفاهيم الأساسية في منهجية البحث العلمي على شاكلة المنهج والنموذج المعرفي وغيرها من المفاهيم المفتاحية التي يجب على الطالب فهمها والتفريق بينها من خلال مضامينها وطريقة توظيفها.

فضلا على التطرّق بشكل بسيط وسلسل لكافة مستويات البحث العلمي ومراحله، مشيرين إلى المشكلة البحثية، وصياغة الفرضيات، وتحديد المفاهيم، مرورًا بجمع البيانات وتحليلها، وصولاً إلى استخلاص النتائج وتقديم التوصيات.

إن الإطلاع على هذه الدروس سيشكّل لدى الطالب فَهماً يجعله يُوقن أن البحث العلمي ليس مجرد مهارة أكاديمية، بل هو أداة للتغيير، وفرصة لفهم أعمق للعالم من حولنا. نأمل أن يكون هه المطبوعة البيداغوجية قد زودتكم بالمعرفة اللازمة لبدء رحلتكم البحثية، وأن يفتح أمامكم آفاقًا جديدة للابتكار والمساهمة في تطوير العلوم السياسية والمجتمع على حد سواء.

وفي الختام، تذكروا أن الإبداع والفضول هما وقود الباحث الناجح، لا تخشوا من طرح الأسئلة الكبيرة، ولا تترددوا في استكشاف المجهول، فالعلم رحلة مستمرة نحو المعرفة، وأنتم جزء من هذه الرحلة.

نتمنى لكم كل التوفيق في مسيرتكم الأكاديمية والبحثية، ونأمل أن تسهموا في بناء مستقبل أكثر عدلاً واستقرارًا من خلال أبحاثكم في العلوم السياسية.

قائمة المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

-الطبيب مولود زايد، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007.

-أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات علمية، تر: بوزيد صحراوي وآخون، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004.

-القصبي عبد الغفّار رشاد، مناهج البحث في علم السياسة، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004.

-الضامن منذر، أساسيات البحث العلمي، عمان: دار المسيرة، 2007.

-النجار جمعة فايزة، نبيل جمعة النجار، ماجد راضي الزعبي، أساليب البحث العلمي منظور تطبيقي، عمان: دار الحامد، 2009.

-المغربي كامل محمد، أساليب البحث العلمي في الإنسانية والاجتماعية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2006.

-البلداوين عبد الحميد عبد المجيد، أساليب البحث العلمي والتحليل الاحصائي التخطيط للبحث وجمع وتحليل البيانات يدوياً وباستخدام برنامج SPSS، عمان: دارالشروق، 2007.

-الضامن منذر، أساسيات البحث العلمي، عمان: المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2007، ص100.

-الحمزة أحمد والبار أمين، الاستبيان كأداة للبحث العلمي وأهم تطبيقاته، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 12، العدد 03، 2023.

-بوحوش عمار وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتمعية، برلين: المركز العربي الديمقراطي، 2019.

- بخوش الصديق، منهجية البحث العلمي، دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2010.

-بتقة ليلى، معايير اختيار أداة جمع البيانات في البحوث الاجتماعية، مجلّة العلوم العلوم الانسانية، المجلّد 22، العدد 01، 2022.

-جميل عصام زكرياء، اتجاهات معاصرة في نظرية المعرفة، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

-حلمي مصطفى، مناهج البحث في العلوم الإنسانية بين علماء الإسلام وفلاسفة الغرب، بيروت: دار الكتاب العلمية، 2005.

-حوتية فاطمة الزهراء وحوتية عفيفة، تقنيات البحث العلمي في جمع البيانات، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، عدد خاص، 2019.

-مسعودي أمحمد، العينات في البحث الوصفي، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، المجلّد 04، العدد 08.

-منصور أميرة، مسعى الاستقراء والاستنباط في العلم وكيفية الإفادة منهما في بحوث التقصّي الميداني بحوث تعليمية اللغة العربية، اللسانيات، المجلّد 27، العدد 01، 2021.

-محمد حسن عبد الباسط، أصول البحث الاجتماعي، ط11، القاهرة: مكتبة وهبة، 1990.

-ناجي عبد النور، منهجية البحث السياسي، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2011.

-قنصوه صلاح، الموضوعية في العلوم الإنسانية، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.

-شلبي محمد، منهجية التحليل السياسي: المناهج، الاقترابات، والأدوات، بدون دار نشر، 1997.

-عارف محمد نصر، إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي- النظرية- المنهج، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

-رملي مخلوف، توظيف الاقترابات في تحليل النظم السياسية المقارنة: إقتراب تحليل النظم أنموذجاً، الجزائر: مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، المجلّد 06، العدد 03، 2020.

-قيلي حسين، التنبؤ العلمي، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلّد 08، العدد 02، 2020.

-قلّش عبد الله، مطبعة بيداغوجية في مقياس "منهجية البحث العلمي"، موجّهة لطلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2016-2017.

-قنديجلي عامر والسامرائي إيمان، البحث العلمي الكمي والنوعي، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009.

-سرير أمينة عبد الله، مطبوعة في مقياس منهجية البحث العلمي، جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2021-2022.

-سبعون سعيد وجرادي حفصة، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، الجزائر: دار الصبر للنشر2012.

-عصّار خير الله، محاضرات في منهجية البحث الاجتماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

-خوجة باسم، إبراهيم دحمون، خرشي سليم، أهم مناهج وعينات وأداوت البحث العلمي في ميدان علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، مجلة روافد للدراسات والأبحاث في علوم الرياضة، المجلّد رقم 02، العدد رقم 01.

-رمضان عبد السلام، بحوث التسويق المنهجية والتطبيق، مصر: المكتبة المصرية، 2006.

-خليفي رزقي وشيقارة هجيرة، منهجية تحديد نوع وحجم العينة في البحوث العلمية، مجلة معارف، العدد 23، 2017.

-خويلد أسماء، العينة في بحوث العلوم الإنسانية، مجلة المداد، 2015.

-خمقاني مباركة، أساليب وأداوت تجميع البينات، مجلة الذاكرة، العدد 09، جوان 2017.

-ريال فايزة ، أدوات جمع البيانات في البحث العلمي بين المزايا والعيوب، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، المجلّد 08، العدد 04.

-عطيفة حمدي أبو الفتوح، منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسات التربوية والنفسية، بدون دار نشر، بدون سنة.

باللغة الأجنبية:

-**Norman Blaikie**, *Designing Social Research*, UK, Polity Press, 2010.
-Mace Gordon, Pétry Francois, guide d'élaboration d'un projet de recherche en sciences sociales, Québec, de Boeck université, Press de l'université de laval, 2000.

-Festinger leon Katz Daniel, Citant Berelson, les methordes de recherches dans les sciences sociales, tome 2, PUF, 1974.